

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٦٩٤٦

الاثنين، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة موشيكيوابوكا	(رواندا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد أوهين
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

منع نشوب النزاعات في أفريقيا: التصدي للأسباب الجذرية

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا

لدى الأمم المتحدة (S/2013/204)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

منع نشوب النزاعات في أفريقيا: التصدي للأسباب الجذرية

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى

الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم

المتحدة (S/2013/204)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا

حارا بالأمين العام والممثلين الحاضرين في القاعة. إن مشاركتهم

تأكيد لأهمية الموضوع قيد المناقشة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو سعادة السيد تكيدا أليمو، الممثل الدائم لإثيوبيا لدى

الأمم المتحدة للمشاركة في هذه الجلسة، بصفته ممثلا لرئيس

الاتحاد الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

(S/2013/204)، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل

٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى

الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

بصفتي رئيس مجلس الأمن، آمل أن تكون هذه الجلسة

الهامة، بشأن البند المعنون "منع نشوب النزاعات في أفريقيا:

التصدي للأسباب الجذرية"، مناسبة ليعاود المجلس النظر في

مفهوم وممارسة منع نشوب النزاعات على النحو المفهومين

به حاليا في منظومة الأمم المتحدة. وإذ أذكر بالموضوع،

أشير إلى أن الإحاطة الإعلامية التي ستقدم اليوم تروم دراسة

الكيفية التي يمكننا أن نتقل بها من الإدارة اليومية للنزاعات إلى

وضع ثقافة لمنع نشوب النزاعات باستخدام المهارات والآليات

والمؤسسات التي تتصدى للأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا.

لقد حدد الاتحاد الأفريقي مختلف العوامل والأسباب الجذرية

للنزاعات في القارة، إلى جانب إنشاء المؤسسات والآليات

اللازمة للتصدي لها. ونرى أن هذا هو الوقت المناسب لكي

يعزز فيه مجلس الأمن التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومنظماته

دون الإقليمية من أجل التوصل إلى نتائج أفضل في مجال منع

نشوب النزاعات.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أحاطب مجلس

الأمن بشأن الموضوع الهام المتمثل في منع نشوب النزاعات

المسلحة ومعالجة أسبابها الجذرية. وعلى الرغم من أننا نركز

اليوم على أفريقيا، فإن هناك دروسا في مجال منع نشوب

النزاعات العالمية تنطبق في كل مكان من أنحاء العالم.

والواقع أن النزاعات تنشأ في الأماكن التي يسود فيها

سوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان والمظالم المتعلقة

بعدم المساواة في توزيع الموارد والثروة والسلطة. وتزداد

التوترات حيث يتم استبعاد الناس وتهميشهم وحرمانهم من

المشاركة بطريقة مجدية في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد.

وتتأجج الاضطرابات حيث يتفشى الفقر والبطالة وينقطع

الرجاء. ولكي نمنع نشوب النزاعات، فإنه يجب علينا تعزيز

الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة بصورة أقوى وأكثر مرونة

وخضوعا للمساءلة، فضلا عن توفير ما يكفي من الضوابط

والتوازنات، وتعزيز سيادة القانون، وإنشاء رقابة ديمقراطية

فعالة على القوات المسلحة.

وغالبا ما تتضافر عوامل الكبرياء الوطني والمصالح الذاتية

والجهات السياسية الفاعلة، جنبا إلى جنب مع المفسدين من

أجل تقويض جهود منع نشوب النزاعات. وتؤدي المسائل

المتعلقة بسوء الحكم وعدم الوفاء بوعود الديمقراطية إلى نشوب

الثقة والمنافسات الإقليمية. وتكتسي الإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي أهمية بالغة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات أو التصدي لها في عالمنا هذا الذي يزداد ترابطا.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تتعاون السلطات الوطنية والقادة الإقليميون والمجتمع الدولي معا، ليس لأجل التصدي لمظاهر العنف فحسب، بل من أجل التصدي لأسبابه الجذرية الكامنة أيضا. إنني ممتن لمجلس الأمن على تأييده للنهج الذي يتبعه قادة المنطقة. ويشدد إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على ضرورة معالجة الأسباب الهيكلية وراء عدم الاستقرار في ذلك البلد، فضلا عن تعهد الجهات الفاعلة الإقليمية بتقاسم المسؤوليات. وتهدف الولاية الجديدة التي منحها مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الإسهام في الجهود الرامية إلى تنفيذ الإطار، بما في ذلك عن طريق نشر لواء للتدخل من أجل التصدي لمشكلة الجماعات المسلحة.

وفي جنوب السودان، فقد أسفرت عقود من التهميش السياسي والاقتصادي عن نشوء مقاومة عسكرية وسياسية. وقد تعهدت الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى ذلك البلد الفتي، على الرغم من أننا قد دفعنا ثمنا باهظا لذلك. فقد أثار سخطي الهجوم الأخير الذي نفذ الأسبوع الماضي، وأدى إلى مقتل ما يزيد على عشرة أشخاص، بمن فيهم أفراد شجعان من حفظة السلام. وأشكر المجلس على تأييدي في الإعراب عن الإدانة الشديدة لذلك الكمين المروع، فضلا عن الدعوة إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

ومنذ استقلال جنوب السودان، أحرزت كل من جوبا والخرطوم تقدما بطيئا - ولكنه مطرد - صوب حل المسائل في مرحلة ما بعد الانفصال، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن الترتيبات الأمنية على الحدود، والعلاقات الاقتصادية

الصراعات في كثير من الأحيان. وسيكون الحكم الرشيد موضع تركيز في تقريرتي عن أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

من المتوقع إجراء الانتخابات هذا العام في أكثر من ٢٠ بلدا أفريقيا. وقد كان إجراء الانتخابات بطريقة سلمية نسبيا في كينيا مثالا على كيفية حل الخلافات الانتخابية عبر العملية القانونية دون اللجوء إلى العنف. وبوسع الانتخابات أن تكون في حالات أخرى مصدرا لعدم الاستقرار، إذ قد تستخدم الأطراف الانتخابات من أجل مواصلة التنافس فيما بينها على اقتسام غنائم الحرب. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن تعالج جهود الوساطة المشاكل السياسية المباشرة، لضمان ألا تكون اتفاقات السلام مجرد اتفاقات سياسية بين النخب السياسية، ويجب أن تعالج جهود الوساطة أيضا الأسباب الكامنة للصراع، والسماح بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

لا يكفي أيضا مجرد التوصل إلى الاتفاقات، بل يجب أن تنفذ تنفيذًا كاملا، فضلا عن رصدتها وإنفاذها. ويبدو ذلك واضحا من خلال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث حدث انتهاك لاتفاقات ليرفيل من قبل الأطراف التي أسهمت في استئناف الصراع، لتعتمد إلى تغيير الحكومة بصورة غير دستورية في نهاية المطاف.

وتزداد تلك التحديات حدة على نحو خاص عندما تتسم الدول بالهشاشة، وتزاوَل الحركات المسلحة أنشطتها في الإفلات من العقاب عبر الحدود السهلة الاختراق، الأمر الذي يتم غالبا بدعم من الدول المجاورة. وسواء تعلّق الأمر بالقرن الأفريقي أو بمنطقة البحيرات الكبرى، فإن القارة لا تزال تعاني من انتشار عدم الاستقرار على نحو مترابط من أحد الأقاليم إلى البلدان المجاورة. ولذلك التفشي عوامل عديدة بما فيها: اليأس الاقتصادي وتدفقات السكان وتشريدتهم على نطاق واسع، والصراعات غير المباشرة الناشئة عن علاقات انعدام

وتمر الأمم المتحدة بمنعطف حاسم فيما يتعلق بمشاركتها في غينيا - بيساو. ففي أعقاب الانقلاب العسكري الذي حدث العام الماضي، واصلت الأمم المتحدة تعزيز الحوار الشامل بين الجهات الفاعلة الوطنية نحو استعادة النظام الدستوري.

وتستفيد الأمم المتحدة - في سائر الجهود التي تبذلها في جميع أنحاء أفريقيا - من تعزيز المنظمات الإقليمية. فهي تضطلع بدور أقوى بوصفها شريكا استراتيجيا رئيسيا. وقد أظهرت الاستجابة السريعة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى زيادة في العزم على وضع استجابات مشتركة للمشاكل المشتركة.

تعمل الأمم المتحدة على تعزيز هيكل منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونواصل شراكتنا في مجال بناء القدرات التي بدأت منذ عشر سنوات مع الاتحاد الأفريقي. ونقوم بتعزيز علاقتنا الوثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن بناء السلام ومنع نشوب الأزمات في غرب أفريقيا. ونشارك مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في البحث عن السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشارك مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن التحديات الملحة التي تعترض تحقيق الاستقرار في الصومال.

وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان أن تملك المجتمعات المحلية المتضررة نفسها مبادرات منع نشوب الصراعات وتتولى قيادتها. ينبغي أن يركز دعمنا للحكومات الوطنية على بناء المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمجتمع المدني والنساء والشباب في صنع القرار. ويمكن لما تقوم به من أنشطة أن يساعد على تحقيق استقرار المجتمعات المحلية.

والنفط. غير أن الأسباب المحتملة لنشوب الصراعات لا تزال قائمة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، مركز منطقة أبيي الذي لم يحل بعد.

إن للصراع الدائر في الصومال أسبابا عديدة ومعقدة، بما في ذلك التنافس على الموارد والسلطة، ووجود دولة قمعية، بالإضافة إلى إرث استعماري. وقد تفاقمت الأزمة جراء تسييس الانتماء العشائري وسهولة الحصول على الأسلحة، ووجود عدد كبير من الشباب عاطلين عن العمل، إلى جانب ثقافة الإفلات من العقاب التي تميز استخدام العنف.

غير أن حكومة الصومال الاتحادية قد دخلت مرحلة جديدة من بناء السلام وبناء الدولة. ولكنها تواجه تحديات هائلة فيما يتعلق باستعادة الثقة في الدولة، فضلا عن توفير الظروف الضرورية لبناء السلام والاستقرار.

ويساورني القلق أيضا إزاء الحالة في منطقة الساحل، حيث تواجه البلدان عبر عقود تحديات معقدة من الفقر وآثار تغير المناخ والأزمات الغذائية المتكررة والنمو السكاني السريع وسوء الحكم والفساد وخطر التطرف العنيف والاتجار غير المشروع، علاوة على التهديدات الأمنية ذات الصلة بالإرهاب. وتتفاقم تلك الحالة جراء محدودية قدرات دول المنطقة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وحماية حقوق الإنسان.

حين تتآكل سلطة الدولة والمؤسسات الأمنية فإن إدارة الحدود تصبح أكثر صعوبة. وفي مالي، فقد مهد ذلك الطريق أمام المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والشبكات الإرهابية لزعزعة الاستقرار وتهديد السلامة الإقليمية. وأدى الجفاف الشديد وانعدام الأمن الغذائي في العديد من البلدان في منطقة الساحل، بما في ذلك في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، إلى خلق ظروف عدم الاستقرار وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

ولذلك من المفيد تحديد جميع تلك العوامل، التي كان لها مجتمعة تأثير سلبي على سلام الدول واستقرارها، وتقديم الحلول الأكثر ملاءمة للدول من أجل وقف آثارها المأساوية المحتملة على التطورات المشروعة للقارة الأفريقية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة.

وغني عن القول أنه، في أعقاب إعادة رسم خريطة أفريقيا، التي شهدت ظهور دول جديدة أنشئت داخل حدود فرضها المستعمر، ثمة عوامل، داخلية وخارجية، قد أسهمت في زعزعة استقرار مؤسسات الدولة، وما زالت حتى اليوم تمثل الأسباب الجذرية للصراعات في القارة. يمكن أن نذكر من ذلك المنافسة على السلطة السياسية، والفقر الذي يعانيه السكان، ويعرّف هذان غالبا على أنهما من الأسباب الرئيسية للصراعات الداخلية، فضلا عن المشاكل الحدودية، التي تكمن في صميم العديد من الصراعات المسلحة فيما بين الدول منذ الاستقلال.

ظلت الدول الأفريقية، منذ حصولها على الاستقلال، تواجه مشكلة صعبة هي اختيار القادة الذين يمثلون شعوبها. لقد قام المستعمر بتفكيك المؤسسات التقليدية التي اعتاد عليها السكان المحليون تفكيكا واسعا، وانتشر نموذج الحكم الغربي، غير القابل بسهولة للتكيف مع الواقع الاجتماعي الأفريقي، دون غيره في جميع أنحاء القارة. تعود جذور الصراعات الداخلية التي تنشب في أفريقيا في الغالب إلى تلك التلمذة المضنية على نموذج للحكم وعلى أفكار سياسية خارجية لم يكن الأفارقة غير مستعدين لها فحسب، بل لم يتكيفوا معها التكيف الكافي.

لا بد من الإشارة، للأسف، إلى أن عدم الكفاية ذلك، وسوء التكيف الهيكلي والوظيفي للدولة والمؤسسات الموروثة عن الاستعمار والمفروضة بصورة ميكانيكية على أفريقيا، لا يزالان يولدان صراعات غير قانونية على السلطة، تتحول في

كما يتطلب منا منع نشوب الصراعات التصدي لثقافة الإفلات من العقاب السائدة في قضايا العنف الجنسي. وكما قالت ممثلي الخاصة المعنية بهذه المسألة وهي محقة، فإن العنف الجنسي لا يؤثر فقط على فرادى الناس، بل يشكل اعتداء على السلام والأمن في المجتمعات المحلية بأكملها. ولهذا السبب، فإنني أولي هذه الأولوية العالية للتصدي لهذه الجريمة المزعزعة للاستقرار واللاإنسانية. وإنني أعول على المجلس ليواصل إعطاء الأولوية للوقاية من العنف الجنسي والتصدي له في حالات الصراع.

وأشكر مجلس الأمن على المشاركة في جهود الأمم المتحدة الملزمة بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا. من خلال نهجنا الشامل، والشراكات القوية، وإجراءاتنا المستندة إلى المبادئ، نستطيع أن نستشرف عهدا جديدا من الاستقرار الدائم للقارة ولشعبها.

السيد أوهين (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أحييكم، سيدي الرئيسة، على عقدكم هذه المناقشة بشأن منع نشوب الصراعات في أفريقيا، تلك القارة التي ظلت على الدوام تعاني من الصراعات المتكررة. وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة عن المسألة قيد النظر.

يشكل استمرار الصراعات في أفريقيا عقبة رئيسية أمام تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ولئن كان من اليسير نسبيا في كثير من الأحيان تحديد العوامل المباشرة التي تؤدي إلى تلك الصراعات، فإن الأسباب العميقة الكامنة وراءها أشد تعقيدا. ويعود سبب تعقيدها إلى حقيقة أنها تنشأ بفعل مزيج من العوامل المتعددة - منها السياسي والاجتماعي والاقتصادي - وإلى حقيقة أن تلك الأسباب العميقة لا يجب التماسها فقط في تركة الاستعمار، بل أيضا في المعارك القديمة التي خاضها الملوك والأباطرة من أجل ضم الأراضي الحيوية.

وبالنظر إلى تلك الصراعات، التي أعاقَت بشكل خطير التنمية في أفريقيا، وما زالت تهددها في الحالة الراهنة، فإن من الضروري، في إطار منع نشوب الصراعات، معالجة أصل البلاء من خلال نهج عالمي وإقليمي شامل. يجب أن تتضمن تلك الاستراتيجية التركيز على تعزيز ثقافة الديمقراطية، والحد من الفقر من خلال التوزيع العادل لموارد البلد، وسرعة تنفيذ برامج ترسيم الحدود.

فيما يتعلق بتعزيز ثقافة الديمقراطية - علما بأن التنافس على السلطة السياسية في أفريقيا هو أحد الأسباب الرئيسية للعديد من الصراعات المسلحة منذ الاستقلال - فإنه يمكن، بتشجيع ثقافة الديمقراطية وتعزيزها، باعتبارها الضامن لحقوق الإنسان، أن يساعد في الحد من خطر نشوب الصراع بإتاحة الفرص المتساوية للجميع للمشاركة في إدارة الشؤون العامة. وهكذا فإن إنشاء صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة بهدف مساعدة البلدان الساعية إلى إقامة الديمقراطية أو إلى تعزيزها يشكل تقدما حاسما في ذلك الاتجاه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرات الأفريقية من أجل الديمقراطية والحكم الرشيد، من قبيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، وهي أدوات حقيقية من أجل تعزيز الديمقراطية في القارة، تمثل تقدما كبيرا في هذا المجال. إن التنفيذ الكامل لأحكام تلك الصكوك وزيادة الوعي فيما بين مختلف الأطراف السياسية الوطنية الفاعلة يمكن أن يسهم إلى حد كبير في ترسيخ المبادئ الديمقراطية العامة في قارتنا.

إن إصلاح قدرات الدول في مجال الإدارة السياسية ومن ثم قدرتها على معالجة أوجه الضعف السياسية والاجتماعية لن يعزز السلام الدائم، إذا لم نسع، في الوقت نفسه، إلى الحد من الفقر المزمن في أفريقيا.

كثير من الحالات إلى صراعات عرقية أو دينية تعزز الشعور بالانتماء إلى مجموعة بعينها، على حساب الهوية الوطنية.

إلى جانب العوامل السياسية وتلك المتعلقة بعدم احترام حقوق الإنسان، أو غياب العدالة الاجتماعية، أو تهميش بعض الفئات الاجتماعية، هناك أيضا عوامل اقتصادية. ليست تلك العوامل بالأقل أهمية، وقد أسهمت إلى حد كبير في إضعاف الدولة الأفريقية، وشجعت ظهور العديد من الصراعات.

تتعلق هذه المسألة بجملة أمور من بينها الإدارة السيئة للموارد الاقتصادية، وزيادة إفقار السكان، وتزايد صعوبة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وانعدام الآفاق للشباب، الذين تتنامى أعدادهم سريعا. إن تلك الحالات، التي تخلق مناخا من التوترات الاجتماعية ومن ثم تؤدي إلى إضعاف هياكل الدولة، تمهد في كثير من الحالات الطريق لتدخل الجماعات المسلحة، القائمة على أساس عرقي في كثير من الأحيان، في الحياة السياسية. إنها تستولي على السلطة بالرغم من أنها غير مستعدة لذلك.

ثمة عامل من عوامل الصراع يتعلق بحدود معظم البلدان الأفريقية، وهي حدود رسمتها في أغلب الأحيان القوى الاستعمارية بطريقة تعسفية بما يلائم مصالحها هي وحدها. ذلك التحديد المصطنع للحدود جمع شعوبا تختلف اختلافا شديدا فيما بينها، وقسم شعوبا أخرى لها نفس الهوية الثقافية. ويمكن أن نضيف إلى ذلك سهولة التسلل عبر الحدود، مما يسهل التداول المنفلت للأسلحة التي يتمون بها المتمردون والجماعات المسلحة الأخرى.

علاوة على ذلك، المشاكل العرقية تصحبها أيضا مشاكل تتعلق بالموارد. ويمكن أن يؤدي خلاف بسيط بين قبيلتين على جانبي الحدود إلى نشوب توترات بين الدول. وحين تحظى تلك المناطق بموارد كبيرة، فإن إدارتها يمكن أن تتسبب في حالات أشد خطورة من سوء الفهم.

ولذلك، ينبغي بذل الجهود لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال اتباع نهج يشمل التنمية التشاركية التي تلي فيها التغييرات المؤسسية والمتعلقة بالسياسات الرغبات العميقة والمشروعة للسكان المعنيين.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على حاجة أفريقيا إلى إيجاد حلول هيكلية محليا للتصدي للأسباب العميقة للصراع. ونعتقد أنه، إن كان مصير العديد من النهج المقترحة الفشل أو حققت في أحسن الأحوال نتائج متباينة، فإن ذلك لأنها، في معظم الأحيان، فرضت من الخارج على السكان المتضررين أو الجهات الفاعلة أو ضحايا تلك النزاعات. ومن المهم أيضا أن يستخدم المجلس آليات منع نشوب الصراعات، قدر الإمكان، ولا سيما على النحو المنصوص عليه في المادتين ٤٠ و ٤١ من الميثاق. سيكون لاستخدام هذه الآليات ميزة تعزيز نظم الإنذار المبكر وتعزيز دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات، وهو أقل تكلفة بكثير من حفظ السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لإثيوبيا، الذي سيتكلم باسم رئيس الاتحاد الأفريقي.

السيد أليمو (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم رئيس الاتحاد الأفريقي، أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، وحكومتم على تولى رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأشيد بكم أيضا على تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع "منع نشوب النزاعات في أفريقيا: التصدي للأسباب الجذرية".

أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي - مون لأنه يضع الحالة الخاصة لأفريقيا نصب عينيه دائما ويتصرف وفقا لذلك. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لمعالي وزير خارجية توغو على حضوره هذه الجلسة الهامة.

وفي الواقع، فإن حالات الندرة والفقر تمثل تربة خصبة لتوليد النزاعات. ولذلك، فمن الملح أن نعيد التفكير في الإدارة الاقتصادية للدول الأفريقية من خلال تغيير طرق التفكير، إذ أنه من المعروف جيدا أن المشاكل الاقتصادية في أفريقيا لا تكمن في الفقر فحسب، إنما في سوء إدارة ثرواتها الكثيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقاسم فوائد تلك الموارد بشكل منصف، وينبغي ألا يقتصر ذلك على الموارد التي يمكن أن تستخرج. ينبغي استخدام الأرض والمياه بطريقة أكثر كفاءة من أجل توفير الفرص، من قبيل صيد الأسماك والفلاحة والرعي والزراعة، لجميع السكان.

وتمثل مسألة الحدود أيضا قضية رئيسية في أفريقيا. وفي حين أن الدول تؤيد مبدأ عدم انتهاك الحدود الموروثة من العصر الاستعماري، وهو المبدأ الذي اعتمدته الاتحاد الأفريقي، فإن ترسيم تلك الحدود أدى، منذ عدة عقود الآن، إلى نشوب نزاعات هيكلية في القارة. ولذلك، فمن الأهمية بمكان معالجة هذه الحالة عن طريق تعزيز السلام والتعايش السلمي بين المجتمعات المنقسمة وتعزيز الأمن في المناطق الحدودية وتعزيز ترميمها الاقتصادية. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، الذي يهدف إلى استكمال ترسيم الحدود في جميع أنحاء القارة من أجل تقليل خطر نشوب النزاعات بين الدول على الموارد.

وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أن من الضروري تشجيع وتعزيز مشاريع الإدارة المشتركة للموارد الطبيعية العابرة للحدود، والمتصلة بإشراك السكان المحليين على جانبي الحدود في المشاريع الحدودية، وفي نهاية المطاف، المتصلة بالتكامل الإقليمي، الأمر الذي سيساعد على تخفيف حدة التوتر على طول الحدود.

وتعتقد توغو أن منظمات المجتمع المدني، في حين أنها ليست بديلا عن الدولة، تضطلع بدور رئيسي في ثقافة السلام.

الأمن الصومالية، لصد المتطرفين، بمن فيهم الأجانب. وانطوت الحكمة والحصافة التي أثرت على الحالة المعقدة بين السودان وجنوب السودان أيضا على عنصر أفريقي حاسم.

وجميع هذه العوامل لا تقلص من دور المجتمع الدولي، وفي المقام الأول الأمم المتحدة، سواء في ما يتعلق بالصومال والسودان، وكذلك بأجزاء أخرى من القارة، وهو ما أوضحته بجلاء التطورات التي شهدتها مالي مؤخرا. ومع ذلك، فمن الضروري إيلاء الاعتراف الواجب لإسهام أفريقيا في صون السلام والأمن الدوليين. وبيت القصيد هو أن أمورا كثيرة قد تغيرت في أفريقيا على مدى العقد المنقضي أو نحو ذلك.

ويتجلى التغيير الذي شهدناه في أفريقيا على مدى العقد المنقضي أيضا في بناء المؤسسات، بما في ذلك في مجال السلام والأمن. وقد أحدثت منظومة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، بنظائرها القاري للإنذار المبكر وفريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية وعلى رأسها مجلس السلم والأمن، تحولا في قدرة أفريقيا على الإسهام في السلام والاستقرار في القارة. وقطعت أفريقيا شوطا طويلا في هذا الصدد، وهي العملية التي بدأت في عام ١٩٩٣ في القاهرة بإنشاء آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها.

ومن ناحية أخرى، فإنه ما من حدث يظهر ضعف أفريقيا خلال تلك الفترة أفضل من الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا بعد ذلك بتسعة أشهر فقط. وما من شك في أن أفريقيا بوضعها الحالي لم تكن لتسمح بحدوث ذلك. وعلى الأقل، فإنها كانت سترفع صوتها في الوقت المناسب وما كانت لتقف موقف المتفرج.

وفي هذا الصدد أيضا، فإن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يظهر أن أفريقيا قطع شوطا طويلا، عندما اتفقت الدول الأعضاء في الفقرة (ح) من المادة ٤ على:

اقترحت ورقتك المفاهيمية الممتازة (S/2011/204، المرفق)، سيدتي الرئيسة، أن نركز على البعد الهيكلي لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا، وهو وثيق الصلة بصورة واضحة بالنظر في الأسباب الجذرية للنزاعات في قارتنا.

في ما يتعلق بموضوع الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا، لعله لا توجد نقطة بداية أفضل من التقرير الشامل (S/1998/318) المقدم في عام ١٩٩٨ من الأمين العام السابق إلى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. كان إسهاما جوهريا، إذ طرح عن حق مسائل التاريخ الاستعماري لأفريقيا والتنافس الأيديولوجي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وشتى العوامل الخارجية ومسائل الإدارة الداخلية وغيرها من المسائل التي تخص حالات معينة باعتبار أن لها تأثيرا كبيرا على أسباب النزاع في القارة. ولذلك فإن التنمية، وفقا للتقرير، قضية محورية لآفاق الحد من نشوب النزاعات في أفريقيا. وبناء على ذلك، يؤكد التقرير على الدور الحيوي الذي يضطلع به التعاون الدولي من أجل التنمية في أفريقيا في التصدي لتحديات النزاع. وفي حين يشير التقرير إلى القصور في هذا المجال، فإنه يوضح رغم ذلك أن أفريقيا عليها المسؤولية الرئيسية عن المحافظة على السلام والاستقرار فيها. وجاء في التقرير أن أفريقيا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تنظر إلى نفسها.

هذا بالتحديد ما قامت به أفريقيا طوال العقد الماضي أو نحو ذلك. أفريقيا اليوم ليست بالتأكيد أفريقيا الثمانينات أو التسعينات. لقد تغيرت أشياء كثيرة، بما في ذلك في ما يتعلق باستعداد أفريقيا للقيام بدور ريادي في منع نشوب النزاعات وحلها في مختلف المناطق دون الإقليمية في القارة. ويكفي تقديم مثالين في هذا الصدد. لم يكن متصورا تحقيق التقدم المحرز في الصومال، رغم النكسات العرضية، بدون الدور القيادي الذي تضطلع به القوات الأفريقية، بالتعاون مع قوات

وكل ذلك يدل على أن أفريقيا مستعدة، أكثر من أي وقت مضى، للاضطلاع بدورها في تحقيق السلام والاستقرار في القارة. وهي تتمتع بجميع المقومات لتصبح شريكا جيدا للأمم المتحدة ومجلس الأمن في بلوغ هذا الهدف. ويسرنا أن نلاحظ أن الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تنمو تدريجيا. ولا يمكن لأحد أن ينكر أنه على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال أفريقيا بحاجة إلى دعم قوي من الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، فضلا عن الشركاء الآخرين. ونأمل في هذا الصدد أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بدوره الصحيح بهدف تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأود أن أضيف أن المنظمات دون الإقليمية في القارة تقوم أيضا بدور حيوي في سبيل السلام والاستقرار. ومن غير المفيد التقليل من القيمة المضافة التي تجلبها هذه المنظمات وأهميتها البالغة في هذا الصدد.

غير أنه ثمة حاجة إلى مواصلة تطوير المشاورات والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وطابعها ومضمونها من حيث النوعية ينبغي أن يتناسب مع الدور الحيوي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. وهناك مجال كبير للتحسين في هذا الصدد. وينبغي الالتزام بمبادئ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأفريقيا تأتي في المرتبة الأولى في هذا الصدد. ومع ذلك، فإنه ينبغي عدم النظر إلى هذا الالتزام باعتباره يحول دون قيام شراكة حقيقية تستند إلى استفادة الطرفين من قوة أحدهما الآخر.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على نقطة حاسمة. وهي تتعلق بمدى التقليل من خطورة الافتقار إلى بناء المؤسسات، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الدولة، بوصفه أحد الأسباب الجذرية الرئيسية للصراعات في قارتنا. ويبدو أنه يتم في بعض الأحيان التسليم بمقولة إنه كلما ضعفت الدولة، اتسع المجال

”حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية“.

والفقرة (ي) من المادة نفسها تعطي الدول الأعضاء الحق في ”طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن“. ولا يمكن للمرء أن يقدر مدى التقدم الذي يمثله ذلك في تصميم أفريقيا على التصدي لتحديات السلام والأمن بصورة كاملة إلا عندما يأخذ في اعتباره مدى قوة معارضة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٣ لأي مبادرة توحى ولو من بعيد بما هو مسموح به بموجب المادة ٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي أشرت إليها للتو.

ولا شك في أن جميع الأمور التي ذكرتها تمثل مظهرا من مظاهر الثقة التي تمكن الأفارقة من بنائها فيما بينهم واستعدادهم لتعزيز وحدتهم، بما في ذلك بهدف التصدي للتحدي المتمثل في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وقد أردت تناول مسألة الثقة بسبب الحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها والمتمثلة في أنها لم تكن موجودة بكثرة على نحو ما نجده في الفقرة ٥ من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في إطار ”المبادئ“، إذ ارتأت الدول الأعضاء أن من الضروري الاتفاق على:

”الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسي في جميع صوره، وكذلك ألوان النشاط الهدام، التي تقوم بها الدول المجاورة أو أي دول أخرى“.

وبينما لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به وعلى الرغم من أن الكثير من العمل الجيد لأفريقيا ما زال يتعرض للتشكيك من قبل البعض، فقد قطعنا أيضا خطوات كبيرة في تهيئة الظروف للحكومة الرشيدة. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الأفريقي سجل بصورة رسمية عدم استعداده لإقرار التغيير غير الدستوري للحكومة.

ونحن نركز اليوم على الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا. وسأطرق إلى ثلاث قضايا.

أولاً، أود أن أنتقل إلى بناء المؤسسات. من المعروف والمفهوم بشكل جيد الروابط القائمة بين وجود مؤسسات قوية وموثوق بها والتنمية ومنع نشوب الصراعات. إندلعت أعمال عنف في تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٦، بعد مرور أربع سنوات على الاستقلال، بين الجيش والشرطة، مما تسبب في وقوع المزيد من الوفيات وحالات تشرد داخلي بشكل كبير. حتى الآن، وبعد مرور عامين فقط على ذلك، تمكن البلد من الصمود في وجه صدمات محاولتي اغتيال مزدوج نفذتا ضد الرئيس ورئيس الوزراء، دون المزيد من التدهور في الحالة الأمنية. وخلال السنوات اللاحقة، تمكنت تيمور - ليشتي من تطوير مؤسسات أقوى، وتقديم أدوات بديلة عن العنف والتعامل مع الصدمة. واضطلع البرلمان والأجهزة الأمنية الواقعة تحت الإشراف المدني، ومؤسسات العدالة جميعاً بأدوارها.

ثانياً، فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية، فإن العلاقة بين الأمن والتنمية واضحة. علينا أن نعمل ببساطة لإتاحة الحصول على الفرص الاقتصادية، وتضييق الفجوة الحاصلة في ذلك، خاصة فيما يخص الشباب والنساء والفئات المهمشة الأخرى.

ثالثاً، فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، فإن الموارد الطبيعية يمكن أن تكون مصدراً للصراع، كما نعلم، ولكنها يمكن أن تتيح أيضاً فرصاً حاسمة للنمو. تتشاطر أستراليا تجربتها الخاصة وخبرتها، لدعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من المنافع الاقتصادية من قطاعها الاستخراجية بطريقة منظمة ومستدامة تحقق إيرادات للدولة. وغالباً ما تكون التنمية المشتركة عبر الحدود، فعالة.

وبالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية، علينا أن نعمل أيضاً على تقليل أثر التحديات العالمية التي تزيد من حدة الصراعات. وسأذكر اثنين فقط.

وزادت الفرص لازدهار الديمقراطية. وربما لا يكون ذلك صحيحاً دائماً. وعلى أي حال، فإن السبيل للمضي قدماً ربما يتمثل في المحافظة على التوازن السليم. وثمة حاجة إلى استخلاص دروس من التجارب الأخيرة، بما في ذلك تجربة مالي. وفي هذا الصدد، فإن تقويض الدول التي شرعت في بناء مؤسسات ناجحة قد لا يجدي نفعا لمنع نشوب الصراعات أو لوضع أساس قوي للحكومة الرشيدة.

تلك، باختصار، هي الرسالة التي طلب مني الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي نقلها إلى مجلس الأمن في هذه الجلسة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب أيما ترحيب بمبادرة رواندا هذه وبحضوركم هنا اليوم، سيدي الرئيسة، فيما نُحيي ذكرى التجربة الفظيعة للإبادة الجماعية في رواندا. ورواندا تعرف على نحو مؤلم تكلفة عجزنا جميعاً عن منع نشوب الصراع.

وميثاق الأمم المتحدة يحدد في سطورهِ الأولى الهدف من إنشاء المنظمة، ألا وهو، إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومنع نشوب الصراعات هو السبب الرئيسي وراء إنشائنا للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإننا عادة ما نمضي وقتنا في الاستجابة لحالات يعاني فيها السكان بالفعل من مآسي الصراع.

ولم يخطر على بالنا مطلقاً أن الوقاية خير من العلاج. والوقاية يمكن أن تنقذ عدداً لا يُحصى من الأرواح وأن تمنع الصدمة والحزن اللذين يفوقان الوصف. وتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ يخبرنا بأن تكلفة الحرب الأهلية تعادل في المتوسط عدم تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي لمدة ٣٠ عاماً. ولم يبلغ أي مجتمع في حالة صراع ولو هدفاً واحداً من الأهداف الإنمائية للألفية. والآثار الإقليمية غير المباشرة لا مفر منها. وهناك ٤٢ مليون شخص من المشردين اليوم نتيجة للصراع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

فعال من خلال الاستخدام الاستراتيجي لممثلي الاتحاد الافريقي وبعثاته، وتعيين وسطاء رفيعي المستوى، وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق، على سبيل المثال، بعثة المراقبين المشتركة لفترة ما قبل الانتخابات التي أرسلت إلى كينيا.

إننا نثني على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بوصفها مبادرة اتخذت من منطلقات أفريقية، تسمح بتوجيه رسائل صريحة بشأن الحوكمة.

تشهد آليات الاتحاد الافريقي لمنع نشوب الصراعات تطورا، وثمة حاجة لدعم تطورها. وسنرحب على سبيل المثال، بالتفعيل الكامل للنظام القاري للإنذار المبكر ودجمه في النظامين دون الإقليمي والوطني، فضلا عن تعزيز علاقاته مع فريق الحكماء والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

إن تعاون الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الوقاية في تزايد. وتجلّى أثره في الجهود الرامية إلى تجنب تجدد الأعمال العدائية بين السودان وجنوب السودان العام الماضي. ومع ذلك، فقد كان تعاوننا موجهًا لحل الأزمات في كثير من الأحيان. وقد ساعد الجهود المبذولة لتجاوز نهج رد الفعل، عقد المزيد من الاجتماعات والحوارات المؤسسية على المستوى العملي، من خلال فرقة العمل المشتركة واجتماعات مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. إننا نقترح أن ننظر في منع نشوب الصراعات خلال الاجتماع المقبل بين هاتين الهيئتين.

في الختام، يجب علينا أن نعترف بأن مجلس الأمن هو في حد ذاته هيئة تتحرك وقت وقوع الأزمات. ويجب علينا الاستفادة بشكل أفضل من الأدوات الوقائية، بما في ذلك استكشاف الآفاق، وزيادة الاستجابة لإشارات الإنذار المبكر. كما نرحب باعتزام رواندا التركيز على الأسباب الجذرية في الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها.

أولا، أود أن أنتقل إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل أسلحة الدمار الشامل في أفريقيا. لقد شكل اعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة (القرار ٢٣٤/٦٧ بء) قبل أسبوعين خطوة تاريخية في اتجاه السيطرة على انتشار هذه الأسلحة وذخائرها، ولكن يجب أن نعمل لضمان تنفيذها بشكل صارم من جانب حكوماتنا والدول الأخرى بمساعدتنا.

ثانيا، إن تغير المناخ يؤثر بشكل غير متناسب على أفريقيا، ويزيد من المنافسة على الموارد الشحيحة مثل الغذاء والماء. إننا بحاجة إلى الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة لنا للحد من التهديدات. ويعني ذلك تعزيز جهودنا الخاصة بالحد من الكوارث، وتحسين قدرات الإنذار المبكر والاستجابة، وتعزيز إدارة الموارد وبناء القدرة على الصمود.

لا بد لي من تسليط الضوء على المسؤولية عن الحماية، بعد مرور ١٩ عاما على الإبادة الجماعية التي حصلت في رواندا. إن الحماية من الأعمال الوحشية ليست فقط سببا لكي نسعى جاهدين لتجنب نشوب الصراعات، ولكنها تشكل في حد ذاتها جزءا من منع نشوب الصراعات أيضا. وبالمثل، تشكل مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة، بما في ذلك من خلال أدوات مثل المحكمة الجنائية الدولية، التي تشكل العمود الفقري لنظام العدالة الجنائية الدولية، أمرا ضروريا.

أنتقل الآن إلى دور الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما نعلم، يمكن لهذه الهيئات أن تكون لديها مزايا نسبية فريدة في معالجة الأسباب الجذرية، ليس أقلها لأن هذه الأسباب غالبا ما تتجاوز حدود الدولة.

كما قال السفير تيكيدا أليمو بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي، خلال هذا الصباح، فإن الاتحاد الأفريقي بصدد إنشاء هيكل للتوعية من أجل تحقيق السلم والأمن. ويجري استكمال مجلس السلم والأمن، وإدارة السلام والأمن على نحو

وغيرها من الجماعات، أو تلاعب زعماء غير ديمقراطيين، بما بشكل متعمد، بواعث محتملة ومفجرة للصراع. من ناحية أخرى، تحقق مؤسسات الحكم الشرعي القدرة والشرعية الأمن والقدرة على التوقع والثقة المتبادلة، مما يسمح للأفراد والمجتمعات المحلية بحل النزاعات وممارسة السياسة بشكل سلمي. وتضطلع وسائل الإعلام الحرة والمجتمع المدني النشط أيضا بدور حاسم في بناء ثقة المواطنين، عن طريق زيادة الشفافية وتوفير الأدوات اللازمة للمجتمعات المحلية للتكلم والتعبير عن همومها واهتماماتها. ومن بين العوامل الرئيسية المشتركة فيما يخص منع الصراع أو التغلب عليه، وجود مؤسسات حوكمة ذات مصداقية وقدرة وشرعية على نطاق واسع، ولديها القدرة على التعامل مع احتياجات مواطنيها الأكثر إلحاحا، وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية والوصول إلى العدالة.

ويعني ذلك بالنسبة للولايات المتحدة، أننا بحاجة إلى تفعيل الجهود على بعض الجبهات الرئيسية. أولا، نحن بحاجة لأن نكون أكثر جدية فيما يخص القضاء على الفقر. إن الفقر وحده لا يسبب الصراع، ولكن بالاقتران مع عوامل أخرى، فإنه يزيد بشكل كبير من خطر ذلك. لذلك السبب، تحشد الولايات المتحدة مجموعة واسعة من الأدوات، من مؤسسة التصدي لتحديات الألفية

إلى قانون النمو والفرص في أفريقيا، ومبادرات الحكومة فيما يخص الصحة والأمن الغذائي على الصعيد العالمي، التي تسعى كلها للمساعدة على إنماء الاقتصادات الأفريقية والاستثمار في شعوب أفريقيا. وينبغي لجميع هذه المبادرات الثنائية تكملة الجهود المتعددة الأطراف المتعلقة بالتصدي للفقر وعدم المساواة، ليس في أفريقيا فحسب، بل على الصعيد العالمي. وتضطلع كامل منظومة الأمم المتحدة بدور حاسم في ذلك الصدد، إلى جانب القطاع الخاص.

بينما تتجاوز العديد من الأسباب الجذرية نطاق الاختصاصات المباشرة للمجلس، لا يزال المجلس بحاجة إلى التركيز على تلك الأسباب والنتائج المترتبة عليها. ومن الواضح أن التكلفة من حيث المعاناة الإنسانية، وإهدار الموارد والفرص الضائعة، تبرر لماذا يجب القيام بذلك.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا، بشأن موضوع "منع نشوب النزاعات في أفريقيا: التصدي للأسباب الجذرية". وبالنيابة عن الولايات المتحدة، أود أيضا أن أهنيئ رواندا على رئاستها خلال الشهر الحالي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وتوصياته الخاصة بمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، فضلا عن السفير أليمو تيكيدا على بيانه الذي ألقاه بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي.

لقد كان الصراع العنيف آفة مدمرة في أفريقيا، كرس لها المجلس بحق اهتماما كبيرا. والخبر السار هو أنه، بعد الذروة التي شهدتها سنوات التسعينات من القرن الماضي، تراجعت الصراعات المسلحة بشكل كبير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سواء فيما يخص عدد الصراعات أو حدتها. وقد ساعد المجلس ومنظومة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والشركاء الآخرين، بشكل كبير على توجيه هذه الوتيرة الإيجابية. لكن الخبر غير السار، يتمثل في أن العديد من عوامل الخطر ودوافع الصراع، لا تزال قائمة.

و في حين أن كل الصراعات العنيفة فريدة من نوعها ولها تاريخها الخاص، تغذي عدة عوامل المخاطر أو تكثفها، بما في ذلك الفقر، وعدم المساواة الحقيقية أو المتصورة، والافتقار إلى الحكم الرشيد وسيادة القانون، والاقتراب من عدم الاستقرار ودورات الصراع السابقة. ويشكل حرمان الأقليات والشباب

حكومتها ويزيد من تطوير الأدوات والتغيرات المؤسسية من أجل تمكين استجابات أكثر سرعة وفعالية في المستقبل.

خامسا، من الضروري أن نتكلم بصراحة وأن نعمل على نحو يتسم بالمصادقية للتصدي لنوع آخر من الأسباب الجذرية: عندما يكون القادة على استعداد لجر سكانهم إلى الحرب أو شن الحرب ضد شعبهم لأغراض خاصة بأولئك القادة.

ختاما، نحن بحاجة إلى بناء شراكات أقوى وأكثر دينامية بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في منع نشوب الصراعات والتصدي لها، على أساس الميزة النسبية والقدرة الفريدة اللتان يمكن لكل منها الإسهام بهما. الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، البنك الدولي والشركاء الرئيسيون في التنمية، يجب عليهم جميعا أن يواصلوا تعميق التعاون وتعزيز قدراتهم على معالجة أسباب الصراع في أفريقيا.

لدينا قدر أكبر من المعرفة اليوم. بماذا يسبب نشوب الصراع. لدينا مجموعة أوسع من الأدوات المحتملة المتاحة لنا. فلنستخدمها مع التركيز والتفاني وتحقيق النتائج.

السيد روسينثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): إننا نشعر بالامتنان لحكومة رواندا على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2011/204، المرفق) التي أعدها بشأن موضوع يتسم بهذه الأهمية بالنسبة لمجلس الأمن. سيدي الوزير، نرحب بوجودكم بيننا. نود أيضا أن نشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به هذا الصباح، ونرحب بالسفير تكيدا أليمو، الذين يمثل الاتحاد الأفريقي هذه المرة.

إن الحديث عن أفريقيا دائما بصورة نظرية بحتة ينطوي على مخاطر. فإفريقيا قارة شاسعة ومتنوعة ومتباينة. ومن وجهة نظر جدول أعمال مجلس الأمن، تبدو أن القارة لديها مشاكل عويصة. ومع ذلك، من وجهة نظر الأمم المتحدة

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز تركيزنا على التحديات المرتبطة بالحوكمة والمؤسسات، بما في ذلك البيئة الأمنية اللازمة لإرساء الحكم الرشيد. وبوسع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عند الاقتضاء، تحقيق الأمن والاستقرار السياسي اللازمين، مما يفسح المجال للجهات الفاعلة الوطنية، لكي تبني مؤسساتها، وتنفذ فترات نقل سلطة سلمية، فضلا عن توفير الأساس لتحقيق نمو اقتصادي. ويمكن لهذه العمليات أيضا إفساح المجال للأمم المتحدة وباقي الشركاء الدوليين للعمل في مجالات هامة مثل القضاء وإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون ومكافحة الفساد.

نحن أيضا بحاجة إلى النظر في سبل ابتكارية لرعاية الأجيال القادمة من القادة. في هذا الصدد، تعمل مبادرة الرئيس أوباما للقادة الأفارقة الشباب على وضع الأجيال الشابة في صميم التنمية الاقتصادية والسياسية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى الاستمرار في تعزيز بناء السلام. لقد وقعت ٩٠ في المائة من الحروب الأهلية التي بدأت بعد عام ٢٠٠٠ في بلد كان قد شهد حربا أهلية في الثلاثين عاما الماضية. ويجب أن نفعل أفضل من ذلك. نحن بحاجة إلى الاستماع إلى البلدان التي مرت بعمليات انتقال من الحرب إلى السلام، كما هو الحال في مجموعة الدول الهشة السبع، وتركيز الجهود الدولية حول ما تقول لنا تلك الدول إنها تحتاجه. كما أن صكوك الأمم المتحدة لبناء السلام يمكن أن توفر منبرا لتعبئة الشركاء الوطنيين والدوليين حول الأولويات المشتركة للمرحلة الانتقالية، كما شهدنا في أماكن. بما في ذلك، بلاد منها سيراليون وليبيريا وبوروندي.

رابعا، يجب أن نستمر في صقل قدراتنا وهيكلنا الدولية والوطنية من أجل التنبؤ بنشوب الصراعات ومنعها والاستجابة لها. المجلس المعني بمنع وقوع الأعمال الوحشية، على سبيل المثال، يساعد الولايات المتحدة على تعبئة الجهود التي تبذلها

القبلية وفيما بين الطوائف العرقية أو الدينية - ترتبط بسمات ثقافية راسخة ومتأصلة تقاوم التغيير في الأجل القصير. آن العلوم الاجتماعية بعيدة عن فهم كيفية إقناع السكان الذين يعانون من انقسامات منذ زمن طويل بإيجاد مسارات تفضي إلى المصالحة. مع ذلك، من الجوانب التي لاحظناها في حالات الصراع في أفريقيا، وكذلك في البلقان والشرق الأوسط، أن تلك الصراعات تميل إلى التصعيد في حالتين محددتين.

الحالة الأولى تتعلق بالتنافس على استخدام الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه والأراضي والمراعي. أما الحالة الثانية فتتعلق بترسيم الحدود السياسية التي تتجاهل التوزيع الجغرافي للسكان والقبائل من عرقية معينة. وفي حين أن هذه الملاحظة قد لا تكون فريدة، فإنها توفر تلميحات بشأن كيفية تخفيفنا من الأسباب الجذرية من خلال إدراجنا في أدوات حفظ السلام، مسائل من قبيل تيسير الهجرة عبر الحدود، ولا سيما تلك التي لها طابع مؤقت، وعن طريق إيلاء مزيد من الاهتمام لمسائل حيازة الأراضي.

هذا يقودني إلى النقطة الثانية: يمكن التخفيف من الأسباب الجذرية للصراع أو تصحيحها، بما في ذلك التهميش الاجتماعي والإقصاء، الفقر المدقع والضعف في مواجهة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان للسكان، باعتماد السياسات الملائمة لتحقيق ذلك الغرض. ولهذا السبب نؤيد مفهوم حفظ السلام الأوسع نطاقا التي تطور على مدى العقدين الماضيين بهدف التصدي للصراعات المعقدة والمتعددة الأوجه. هذا المفهوم يقر بأنه في حين أن حل صراع ما يتطلب وجودا عسكريا من أجل إعادة الاستقرار، من الأهمية بمكان أيضا، بذل جهود متضافرة في مجالات متعددة من أجل إحلال السلام الدائم.

ونشدد - بين تلك المجالات - على الحاجة إلى أنظمة حكم يدرك السكان أنها أنظمة تمثيلية، فضلا عن ضرورة

ككل، وهي وجهة نظر أوسع نطاقا - بما في ذلك المبادرات المنبثقة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - تبرز صورة تبعث بقدر أكبر من الأمل، كما لاحظ السفير أليمو. أفريقيا قد حققت بالفعل تقدما ملحوظا في جميع المجالات: الحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوطيد السلام والتعاون الأفريقي.

وبعبارة أخرى، وببساطة يركز جدول أعمالنا المحدود على حالات عدم الاستقرار والصراع وانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة والدول الفاشلة، بينما، في الواقع، نحن أمام منطقة حققت تقدما كبيرا على مدى فترة الـ ١٠ سنوات إلى الـ ١٥ سنة الماضية على الرغم من الصعوبات والعقبات التي تواجهها. هذا هو سبيل آخر للقول أنه حتى الحالات الأكثر إثارة للقلق المدرجة في جدول أعمالنا ليس محكوما عليها بالضرورة بأن تؤول إلى الفوضى واليأس.

الصومال، بما أحرزته من تقدم، مثال محدد في هذا الصدد، ولكن القارة الأفريقية بأسرها تشكل مصدر إلهام للبلدان المتخلفة عن الركب إذ تبين لتلك البلدان أن لديها بدائل أفضل.

هذه المسألة واسعة النطاق ويمكن تناولها من مناظير وحالات وطنية عديدة ومختلفة. سأقصر ملاحظاتي على خمس نقاط محددة.

أولا، أود أن أقدم بعض الأفكار بشأن إحدى أكثر العبارات التي يُساء استخدامها في مصطلحاتنا وهي الأسباب الجذرية لنشوب الصراع. من الواضح أنه لا يكفي أن ترسل قوات حفظ السلام لاستعادة الاستقرار والسلام في حالة من حالات الصراع إذا لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للصراع. بطبيعة الحال، هذا صحيح، ولكن الأسباب الجذرية للصراعات تختلف من حالة لأخرى، وبعض هذه الأسباب - مثل تلك التي تنشب في سياق الصراعات التي تقوم على الانقسامات

رابعا، تتمتع القارة الأفريقية - بما أكثر من غيرها - بالعديد من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية المتاحة لتصرفها، بدءا بطبيعة الحال، بالاتحاد الأفريقي. ومن شأن الكيفية التي يتفاعل بها المجلس مع تلك المؤسسات في إطار الفصل الثامن من الميثاق، أن يوفر مواد كافية لعقد مناقشة منفصلة بشأنها. غير أننا ننوه إلى أن هناك - بين جميع بنود جدول الأعمال المعروضة على المجلس - مشاركة استباقية ملحوظة ليس من جانب الاتحاد الأفريقي فحسب، بل من قبل الجهات الفاعلة دون الإقليمية الأخرى أيضا. وتختلف شراكة المجلس مع مؤسسة أو أكثر من المؤسسات الإقليمية تبعاً لاختلاف كل حالة، وهي تتراوح بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - لتي هي في الأساس عملية تابعة للاتحاد الأفريقي - والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فضلا عن مختلف الحلول الوسيطة مع الشركاء دون الإقليميين. وجوهر الأمر أن الشراكات المتعددة تتسم بالتعقيد بل تسفر عن صعوبات فيما يتعلق بمسائل الاختصاص القضائي والتنفيذ، الأمر الذي يتطلب تحسين التنسيق فيما بين الأطراف فضلا عن توفر المزيد من الوضوح المفاهيمي بشأن "من يفعل ماذا". لكن وعلى الجانب الآخر، فإن الوجود القوي للمؤسسات الأفريقية المكمل للجهود لمجلس الأمن أمر إيجابي للغاية لعمليات حفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا.

وبذلك أنتقل إلى النقطة الخامسة والأخيرة التي أود تناولها في الوقت المناسب للغاية حاليا. وأشير إلى مناقشتنا الأخيرة بشأن توسيع نطاق أنشطتنا في مجال حفظ السلام بهدف إدراج عناصر إنفاذ السلام (انظر S/PV.6928). وقد يكون إنشاء لواء تدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما للولاية الرئيسية للبعثة بهدف حماية المدنيين في ذلك البلد، والاقتراح الحالي للأمين العام بإنشاء قوة في مالي "ستعمل في إطار قواعد

إنشاء نظم العدالة الانتقالية وبناء نظام يقوم على أساس سيادة القانون، وتعزيز إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز مؤسسات الدولة كي يتسنى لها أداء دورها بفعالية وكفاءة. وهناك أهمية أيضا للربط بين أنشطة بناء السلام وغيرها من أنشطة حفظ السلام. ويقتضي ذلك - بين العديد من الجوانب - توثيق الشراكة بين مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

ثالثا، نود أن نشدد في ذلك السياق، على أهمية دور العدالة في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية التي يتعين على المجلس اتخاذها. لقد نظم وفد بلدنا مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة خلال رئاستنا للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.6849) ولا أود أن أكرر محتويات المذكرة المفاهيمية التي أعدناها بخصوص ذلك الحدث (S/2012/731، المرفق). غير أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الاستجابة للأفعال التي تهدد السلام في إطار الفقه القانوني الدولي، بما في ذلك التحريض على العنف، إنما تشكل دليلا على التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب. ونرى أن المحكمة الجنائية الدولية آلية مناسبة في ذلك الصدد. ونأسف فيما يتعلق بهذه المسألة بالذات، لعدم الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية بوصفها عنصرا أساسيا في منع نشوب الصراعات وإدراجها في مشروع البيان الرئاسي المعروض على المجلس، على النحو الذي يفضلنا وفدنا وعدد من الوفود الأخرى. ومن الأهمية بمكان أن نعمل على تعزيز وصول الجميع إلى العدالة في جميع البلدان بوصفه نهجا عاما، وخاصة بالنسبة لضحايا الصراعات الذين عانوا من جميع أنواع الإذلال، وخصوصا أعضاء الفئات الأكثر ضعفا: النساء والأطفال. ويشمل تطبيق العدالة فرض الجزاءات على الجناة وتقديم التعويضات للضحايا.

أولا، يسرنا أن نرى اعتماد مشروع البيان الرئاسي في وقت قريب، باعتباره نتيجة هامة لعمل المجلس.

ثانيا، نود أن نشير إلى أن الصراعات والمواضيع الأفريقية تستحوذ على أغلب وقت جلسات المجلس كما هو معروف جيدا. وأود أن أشير أيضا إلى أن قدرا كبيرا من التقدم قد تحقق في معظم البلدان الأفريقية، بمشاركة الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات دون الإقليمية في مجالات منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام، وفي المسائل المتعلقة بالتنمية، فضلا عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والنظام الدستوري.

وتمثل النقطة الثالثة التي أود تناولها في أنه - وبالنظر إلى مبدأ السيادة بوصفه مبدأ أساسيا - فإن المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام والأمن في أفريقيا تقع على عاتق البلدان الأفريقية نفسها. ويجب على حكومات وشعوب القارة حل الصراعات بالوسائل السلمية، علاوة على التصدي للأسباب الجذرية العميقة لتلك الصراعات.

وفي الوقت نفسه، فإن الأرجنتين من المؤمنين إيمانا راسخا بأهمية الدعم الذي ينبغي أن تتلقاه البلدان الأفريقية من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وينبغي ألا يستند ذلك الدعم إلى سياسة التدخل بل إلى تعددية الأطراف، وينبغي أن يؤدي إلى التعاون والتكامل، وليس إلى الأشكال الجديدة للاستعمار.

وبما أن المطلوب منا أن نركز على الجوانب الهيكلية لمنع نشوب الصراعات، فإن هناك، في رأينا، خمسة جوانب رئيسية لمعالجة الأسباب المحتملة للصراعات. أولا العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، بوصفهما عاملين من عوامل منع نشوب الصراعات. إننا نعلم أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة. والأرجنتين، من واقع تجربتها، مقتنعة بأن مكافحة الإفلات من العقاب تساعد على منع نشوب الصراعات، وتوحد المجتمع، وتعزز الديمقراطية، إذ إن هذه

اشتباك محكمة بولاية تشمل استخدام جميع الوسائل الضرورية لمواجهة التهديدات التي تعترضها في تنفيذ ولايتها“ (انظر S/2013/189، الفقرة ٧٥) كلاهما مبررين بحكم ميزتهما. غير أننا لا نزال - كما ذكرنا في مناسبات سابقة - نشعر بالقلق إزاء ما نعتبره باستمرار تآكلا للمبادئ الأساسية المتعلقة بالحياد وعدم استخدام القوة في عمليات حفظ السلام. وعلى الرغم من أن ذلك القلق لا يقتصر على أفريقيا وحدها - كونه جزءا مما يمكن أن نسميه نظرية لحفظ السلام - فإن الحالات المحددة لذلك تقع في ذلك الإقليم وحده.

وفي الختام، فقد استخلصنا معظم الدروس المستفادة بشأن حفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا أكثر من غيرها. وهناك أحرز أكبر تقدم تحقق في هذا المجال، دون أن ننسى أن تلك الإنجازات تقترب أيضا بتحديات كبيرة تنتظر اتخاذ القرارات بشأنها.

السيدة بير سيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أنهه إلى حضوركم هنا اليوم، سيدتي الرئيسة، وأن أرحب ترحيبا حارا بكم بين ظهرانينا. وأود أيضا أن أرحب بحضور السيد إليوت أوهين، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في توغو. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، والسفير تكيدا أليمو على إحاطتهما الإعلامية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على العمل الذي اضطلع به وفد بلدكم فيما يتعلق برئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل، وخاصة العمل الذي اضطلع به صديقنا العزيز المحترم، السيد يوجين - ريتشارد غاسانا. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا العميق لكل ما يقوم به الوفد الرواندي على أساس يومي، بصفته عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

وأود على سبيل العرض، أن أبرز ثلاث نقاط.

يمكن العثور على واحد من تلك الجوانب في المسائل ذات الصلة بالمناخ والأمن. فقد ألحقت سنوات من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة أضراراً كبيرة بالتوازن الطبيعي في نظامنا المناخي. ولئن كان صحيحاً أن التعامل الجوهري مع مسألة تغير المناخ يقع ضمن مجال اختصاص آخر من مجالات اختصاص المنظمة، فإنني أود أيضاً أن أشير هنا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة مع كونها متفاوتة. تتحمل البلدان الصناعية الجزء الأكبر من المسؤولية عن تجنب النتائج التي تمثل أكثر التوقعات تشاؤماً لتأثير تغير المناخ على بلداننا. ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي العمل من أجل تنمية البلدان الأفريقية حتى يتسنى لتلك المنطقة، التي سوف تتأثر تأثيراً شديداً بتغير المناخ، أن تمتلك الوسائل اللازمة للتخفيف من الآثار والتكيف معها.

فيما يتعلق بالأمن الغذائي، يعاني نحو بليون شخص في جميع أنحاء العالم الجوع في الوقت الراهن. وفي السنوات الأربع الماضية، كانت أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي زاد فيها عدد الجوع، من ١٧٥ مليون إلى ٢٣٩ مليون، أي ما يصل، مع إضافة قرابة ٢٠ مليون آخرين، إلى ما يقرب من ربع السكان. هل ذلك خطأ الأفارقة؟ تعتقد الأرجنتين أن الجوع في العالم ليس خطأ شعوب العالم؛ وليس نتيجة لتقلب أسعار الغذاء، كما يحلو للبعض أن يظن، بل نتيجة الفقر والتوزيع غير العادل للثروة. فإبقاء الأسعار منخفضة بشكل مصطنع بفعل التجارة الزراعية الحمائية الدولية والإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو تشكل أحد الأسباب الرئيسية التي تؤثر على مناطق شاسعة من العالم. ولهذا السبب نرى أن الحل ينبغي أن يركز على زيادة الإنتاج الغذائي وتمكين المزيد من الناس من الحصول عليه.

من المسائل الأخرى التي تعتقد الأرجنتين بضرورة التصدي لها المضاربات المالية، وذلك من خلال تطبيق القواعد والصكوك المتوازنة - في بعض الأحيان هناك حاجة كبيرة

العدالة تبعث برسالة واضحة مفادها أنه لا تسامح في الجرائم الخطيرة. في هذا السياق، مهّد دور المحاكم الدولية المخصصة التي أنشأها المجلس الطريق لمرحلة جديدة، ولحقة من المساءلة تشكل خطوة أخرى على طريق محاربة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي. في ذلك الصدد، تشكل المحكمة الجنائية الدولية بدون شك أحد أهم الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومنذ إنشائها، منذ ما يزيد قليلاً على ١٠ سنوات، أصبحت مركزاً لنظام العدالة الجنائية للمجتمع الدولي. ومن رأينا أن نظام العدالة الجنائية الدولية الناشي هو الطريق الصحيح والقانوني في الحاضر والمستقبل الذي يكفل ألا تتكرر أبداً جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. الإشارة الواردة في البيان الرئاسي الصادر اليوم إلى نظام العدالة الجنائية الدولية هي بكل بساطة إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولذلك تأسف الأرجنتين لعدم ذكر اسم المحكمة في ذلك البيان.

الجانب الثاني هو تنظيم تجارة الأسلحة. تبلغ تكاليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ٧ بلايين دولار في السنة، في حين تقدر تكاليف الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم بمبلغ ٤٠٠ بليون دولار سنوياً. في حالة أفريقيا، يقدر أن العنف المسلح يكلف ١٨ بليون دولار سنوياً. وكما أشار الأمين العام، فإن ٦٠ عاماً من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تكلف المجتمع الدولي إلا ما يعادل أقل من ستة أسابيع من النفقات العسكرية الحالية. يدل ذلك على أن التكاليف البشرية والمالية، بدون التنظيم الصحيح للنقل الدولي للأسلحة التقليدية، ستظل باهظة. لهذا السبب يشكل اعتماد الجمعية العامة، في ٢ نيسان/أبريل، معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٦٧/٢٣٤ ب) خطوة تاريخية.

ثالثاً، هناك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. نحن بحاجة إلى نهج شامل لمنع نشوب الصراعات بصورة فعالة.

فيها السلام في أفريقيا على الدوام للتهديد. ونشدد على أهمية مشاركة الاتحاد الأفريقي المتنامية من خلال مختلف الآليات في المساعدة على تسوية الصراعات التي تؤثر في أفريقيا.

يتعين ألا تفرض الأمم المتحدة صيغا يدعى أنها خريطة طريق صارمة لشعوبنا في حين أنها تمثل مصالح القلة.

بالنظر إلى أن معظم الحالات التي ينظر فيها مجلس الأمن، تكمن جذورها في أفريقيا، ترى الأرجنتين أنه، في أي إصلاح لمجلس الأمن، فإن مسألة تمثيل القارة الأفريقية في هذه الهيئة تكتسي أهمية خاصة. ومن الضروري أيضا أن ننفذ بشكل صارم حظر توريد الأسلحة وأن نطلب إلى الدول السعي إلى كفالة أن مواطنيها أو شركائها تتجنب انتهاك هذه الجزاءات. وبالمثل، يجب أن ينظر في المناقشات الأساسية بشأن نطاق عمليات حفظ السلام وولاياتها وطابعها في ضوء الخبرة المكتسبة في أفريقيا. هناك تحديات كثيرة، لكننا بلا شك في طريقنا إلى استحداث ووضع قواعد اللعبة من أجل عالم أكثر إنصافا ومساواة وتوازنا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يسرنا أن نرحب برئاستكم، سيدتي الوزيرة، لمجلس الأمن. نحن ممتنون للوفد الرواندي على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام جدا، ألا وهو منع نشوب النزاعات في أفريقيا من خلال التصدي للأسباب الجذرية. لا ريب في أن هذه المسألة بالغة الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين.

في السنوات الأخيرة، اضطلعت الأمم المتحدة ككل ومجلس الأمن وقيادة الأمانة العامة والعديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بعمل هام لتحديد أسباب النزاعات ومنع نشوبها، بما فيها النزاعات في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، من الواضح أنه ينبغي التركيز بشكل رئيسي على التغلب بصورة عامة على العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تتفاقم بفعل مجموعة

إلى ذلك في البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بإيجاز، فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية، أود أيضا أن أقول إن بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متحدة في مطالبتها بإدخال تغييرات على النظام النقدي والمالي الدولي. لا يمكن كفالة أن يكون النظام النقدي متوافقا مع أهداف الاقتصاد العالمي المستدام إلا بإحداث تغيير كبير في قواعد صندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى وهياكلهما وعملياتهما. لا يمكن أن يستمر النظام المالي في العمل كما لو أن شيئا لم يحدث. وتقدم إلينا نفس الوصفات التي أدت من قبل إلى كوارث في البلدان الفقيرة والنامية، وتهدد اليوم التماسك الاجتماعي ونوعية الديمقراطية في البلدان المتقدمة النمو.

وبإيجاز فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أود أن أسلط الضوء على أهمية إدراج المجلس المنظور الجنساني والمساواة بين الرجل والمرأة في عمليات حفظ السلام من حيث الوقاية من العنف ضد النساء والأطفال، ومشاركتهم الكاملة في صنع القرار فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وتسويتها. ونرى أيضا أن من الضروري صون وتعزيز المساعدة الإنمائية وقدرات الدول الديمقراطية. وفي ذلك السياق، نعتقد أن حماية حقوق الأطفال وإتاحة الفرص والظروف المتساوية للشباب أمر بالغ الأهمية.

خامسا، فيما يتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، نعتقد الأرجنتين اعتقادا راسخا أن أي أسلوب يؤدي إلى تسوية المنازعات سلميا يستحق أيضا أن نستخدمه لتسوية الصراعات. في ذلك الصدد، نشدد على الدور الخاص الذي يعهد به ميثاق الأمم المتحدة إلى الأمين العام في مجال المساعي الحميدة والوساطة، فضلا عن الالتزام الواقع على جميع الدول الأعضاء بقبول تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

إننا نكن كثير الاحترام للدول الشقيقة في أفريقيا فيما يتعلق بالمسائل التي يرى بلدي أنها تمسها، وهي حالات يتعرض

من ناحية الأمم المتحدة، فإن قوتها تكمن، في المقام الأول، في الطابع العالمي لعملها وعضويتها، فضلا عن شرعيتها المعترف بها عالميا. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من ناحيتها، كثيرا ما يكون لديها معرفة أفضل بالحالة الواقعة في مناطق مسؤوليتها، ولديها في كثير من الأحيان آليات للدبلوماسية الوقائية مناسبة بدرجة أكبر تراعي الخصائص المحلية. ولم يطرأ بالتأكيد أي تغيير في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعطي مجلس الأمن الدور الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين.

ومنعا لنشوب النزاعات في أفريقيا، لا بد من أن يضطلع سكان القارة أنفسهم بدور رئيسي. من المهم اعتماد التدابير الشاملة والمتسقة لمنع نشوء الجماعات المسلحة غير المشروعة وتعزيز علاقات حسن الجوار وتوسيع نطاق التعاون من أجل كفالة أمن الحدود ومنع انتشار النزاعات والأسلحة والمرتزقة عبر الحدود، وكفالة فعالية حكومات الدول ومكافحة الفقر والبطالة الجماعية، لا سيما بين الشباب ومكافحة الفساد. ويمكن استكمال القائمة.

ونرحب بتزايد نشاط الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا من أجل منع نشوب النزاعات في القارة. ويضطلع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والنظام القاري للإنذار المبكر وفريق الحكماء بدور أساسي في هذه الجهود. ونعلق أهمية كبرى على القوة الاحتياطية الأفريقية. وينبغي أن تكون الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم أداتين فعاليتين للقضاء على الأسباب الجذرية للصراع.

وتسهم المنظمات دون الإقليمية، بما فيها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إسهاما كبيرا في منع نشوب النزاعات وحلها. ونحن

من التحديات والتهديدات الجديدة العابرة للحدود الوطنية. وتشمل التحديات والتهديدات الإرهاب الدولي والتطرف الديني والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. بالطبع، هذه القائمة أبعد ما تكون عن الاكتمال.

لا توجد حلول سريعة وبسيطة للتحديات الرئيسية في مجال منع نشوب النزاعات. يجب وضع استراتيجية متوازنة تأخذ في الاعتبار العلاقة بين الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات في أفريقيا تقع على عاتق سكان القارة أنفسهم. لا ينبغي فرض أي مساعدة من الشركاء الدوليين في هذا المجال. ويصدق نفس الشيء على الازدواجية في الجهود، خاصة، تنافس القوى غير الإقليمية، التي تأتي بنتائج عكسية.

يعتمد النجاح في منع نشوب النزاعات، ولا سيما في أفريقيا، على مهارة استخدام عدد من الأدوات المحددة، بما في ذلك الإنذار والاستجابة المبكرين والدبلوماسية الوقائية والوساطة والمسامحة الحميدة والمصالحة وتدابير بناء الثقة. يجنى عائد ضخم عن طريق الاستثمار في منع نشوب النزاعات وتعزيز قدرة الأمم المتحدة اللوجستية والفكرية على حد سواء.

وترى روسيا أن من المهم للغاية مواصلة استخدام أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة مع تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على اتخاذ المبادرات في مجالي الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. يشجع هذا الفصل من الميثاق الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للتدابير الرامية إلى منع نشوب النزاعات، بدءا من استخدام الأدوات المحلية وصولا إلى استخدام مجلس الأمن.

ويهاب بالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن يكمل كل منها الآخر عن طريق استخدام ميزاته الموضوعية النسبية.

ذلك، لا تزال أفريقيا أكثر القارات عددا في النزاعات وأهمها حالة أمنية. ويكتسي اتخاذ التدابير الفعالة لمنع نشوب النزاعات الأفريقية، ولا سيما عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الأفريقية، أهمية كبيرة بالنسبة لصون السلم والأمن في العالم.

إن أسباب النزاعات في أفريقيا معقدة. هناك مشاكل إقليمية ودينية وإثنية متبقية من إرث التاريخ. وهناك أيضا مشاكل عملية تواجهها البلدان الأفريقية، مثل الفقر والتخلف وضعف القدرات. تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا اتخاذ تدابير متكاملة تعالج الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء. وأود أن أشدد على النقاط التالية:

أولا، إن مساعدة أفريقيا بصورة فعالة على تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي هي الوسيلة الرئيسية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الأفريقية.

وفي ضوء المجالات ذات الأولوية التي حددها البلدان الأفريقية ذاتها، تدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة زيادة الاستثمار في أفريقيا وإلى الوفاء على نحو شامل بالتزاماته بتقديم المساعدة وتخفيف عبء الديون. ومن الضروري ترجمة الأقول إلى أفعال. وأفريقيا ليست بأي حال من الأحوال المجال الخاص لأي بلد بمفرده. والبلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تتحلى بروح إيجابية وذهن منفتح في النظر إلى التعاون المفيد بصورة متبادلة بين البلدان الصاعدة وأفريقيا وينبغي أن تعمل معها من أجل تحديد شباب أفريقيا وتنميتها.

ثانيا، ينبغي احترام إرادة البلدان الأفريقية بصورة كاملة. واستكشاف البلدان الأفريقية لمساراتها الإنمائية بما يتماشى مع الظروف الوطنية يؤدي إلى إزالة الأسباب الجذرية للنزاعات وإلى تحقيق الاستقرار الطويل الأجل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما الخيارات الأفريقية وأن يتمتع عن التدخل التعسفي أو فرض الآراء على الآخرين. والقارة الأفريقية الشاسعة هي

نؤيد تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لحل الأزمات. كما نؤيد مواصلة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بأشكال أخرى. وثمة عامل هام آخر هو التعاون بين المنظمة والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

تسهم روسيا، بوصفها عضوا دائما العضوية في مجلس الأمن، إسهاما كبيرا في وضع الاستراتيجيات للمجتمع الدولي والتدابير العملية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك منع نشوب النزاعات. نحن نقدم الدعم السياسي المتسق للسلطات المختصة في المجتمع الأفريقي. ونحن على استعداد لمواصلة المساهمة في تعزيز قدرة القارة الأفريقية على مكافحة الأزمات، بما في ذلك من خلال تدريب حفظة السلام ومسؤولي إنفاذ القانون الأفارقة في المؤسسات الروسية.

نحن مقتنعون بأن الشراكة هي أفضل طريقة لتجاوز العوائق التي تعترض سبيل منع نشوب النزاعات. لا ينبغي أن يكون هناك مواعظ أو قوالب نمطية أيديولوجية تفرض من الخارج.

السيد لي باودونغغ (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني وفد رواندا على مبادرته بعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن حول موضوع "منع نشوب النزاعات في أفريقيا: التصدي للأسباب الجذرية". وأرحب بمعالى الوزيرة موشيكويابو في رئاسة جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية وأن أشكر سعادة السفير تكيذا أليمو، الممثل الدائم لإثيوبيا، على بيانه بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي.

في السنوات الأخيرة، ظلت الحالة العامة للسلام والأمن في أفريقيا مستقرة. وتنمو تطلعات الشعوب الأفريقية إلى السلام والاستقرار. وتبرزت قدرات البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية على التصدي لمسائل السلام والأمن الخاصة بها. ومع

أن تزيد من تعزيز التواصل وحشد الموارد لتحقيق أقصى قدر من التأزر ومساعدة أفريقيا على استئصال الأسباب الجذرية للصراعات. ولا بد من الاستفادة من دور لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مساعدة بلدان مرحلة ما بعد الصراع على توطيد السلام.

وتولي الصين أهمية كبيرة لمنع نشوب الصراعات ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا. ونحن نقدم منذ فترة طويلة مساعدات كبيرة إلى أفريقيا من خلال مختلف القنوات والمحافل، بما في ذلك منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. وأعاد الرئيس الصيني شي جينينغ، خلال زيارته لأفريقيا قبل فترة ليست بالطويلة، التأكيد على الموقف الرسمي للصين المتمثل في تعزيز التضامن وتبادل المساعدة مع البلدان الأفريقية وعلى مواصلة زيادة مساعدتها لأفريقيا في حدود قدراتها.

وما فتئت الصين تشارك على نحو بناء في مسائل السلام والأمن في أفريقيا. وهي تواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية لصون سيادتها الوطنية ومعالجة مشاكلها. وخلال الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي عقد في عام ٢٠١٢، أطلقت الصين مبادرة شراكة تعاونية بين الصين وأفريقيا، ستواصل تزويد أفريقيا بالمساعدة المالية والتقنية في صون السلام والأمن.

وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي للإسهام على النحو الواجب في تحقيق السلام المستدام في أفريقيا.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للرئاسة الرواندية لمجلس الأمن لتنظيم هذه الجلسة الهامة لمناقشة سبل التصدي للأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون والسفير تكيذا أليمو على بيانتهما.

أسرة كبيرة يربطها مصير مشترك. والبلدان والمنظمات الإقليمية الأفريقية لديها فهم أعمق للمسائل الإقليمية الخاصة بها.

وهذا العام يصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي شكلت معلما هاما في تطلعات الشعوب الأفريقية في سعيها إلى التحالف والتجدد الذاتي.

وينبغي للمجتمع الدولي التمسك بمبادئ الموضوعية والحياد. وينبغي أن يدعم على نحو شامل وبصورة نشطة الشعوب الأفريقية في معالجة المشاكل الأفريقية بوسائل وجهود أفريقية والدور البناء للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة الصراعات الأفريقية. كما ينبغي للنظام القضائي الدولي القيام بدور بناء في تشجيع تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. والمحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن تلتزم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع احترام التقاليد القضائية والاحتياجات الواقعية للبلدان الأفريقية وتجنب ازدواجية المعايير.

ثالثا، من أجل مساعدة أفريقيا على نحو فعال في تعبئة الموارد، ينبغي تعزيز بناء القدرات في أفريقيا. والقيود على الموارد والقدرات تمثل أكبر عقبة أمام البلدان والمنظمات الإقليمية الأفريقية في سعيها إلى التصدي للأسباب الجذرية للصراعات. وفي ضوء احتياجات أفريقيا، ندعو المجتمع الدولي إلى العمل بنشاط على تقديم المساعدة في مجالات من قبيل السياسة ورأس المال والتكنولوجيا وبناء القدرات. ويحدونا الأمل أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز التنسيق والتعاون مع أفريقيا وأن تستجيب بنشاط للطلبات التي قدمتها أفريقيا لنشر عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة ولتقديم الدعم المالي والتقني.

رابعا، لتعزيز التنسيق والتعاون الدوليين، ينبغي لمختلف وكالات الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام ذات الصلة والبعثات السياسية الخاصة والبلدان والمنظمات الإقليمية المعنية

تواجه صراعات لم تحل، بما في ذلك تلك الموجودة في أفريقيا. ونحن نطلق من الموقف الثابت القائم على أن جميع الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا وفي غيرها من الأماكن يجب أن تستند إلى مبادئ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدها واستقلالها.

والأمر يتطلب مزيداً من العزم واتخاذ تدابير محددة الأهداف لإنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. وعلى وجه الخصوص، فإن إنهاء الإفلات من العقاب أمر هام لمقاضاة ومحكمة المسؤولين عن جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وكذلك لكفالة السلام المستدام والحقيقة والمصالحة. وعلى أي حال، فإن مبادرات منع نشوب الصراعات وحلها التي ينظر فيها مجلس الأمن والترتيبات الإقليمية يجب أن تضمن تحقيق السلام والعدالة معا على نحو فعال.

لا يزال الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها في أفريقيا أحد العوامل التي تفضي إلى نشوب الصراعات أو تجددتها. وهناك حاجة إلى معالجة هذه المسألة من خلال استخدام طائفة من الأدوات للحد من الاتجار بموارد الصراعات. وينبغي تعزيز المساعدة الدولية لضمان فعالية المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى معالجة الآثار السلبية للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بجميع جوانبه.

وفي السنوات الأخيرة، بذل الاتحاد الأفريقي، باعتباره جهة فاعلة إقليمية رئيسية، والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا جهوداً متميزة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة بصورة جماعية. كما شهدنا تقدماً كبيراً في تطوير الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي التشديد على أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية

في عام ١٩٩٨، قدم الأمين العام التقرير الشامل الأول عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318). وتضمن التقرير الفصل تحليلاً واضحاً وصريحاً لمصادر الصراعات في أفريقيا وقدم توصيات هامة ترمي إلى الحد من الصراعات وبناء سلام قوي ودائم. وكان هناك نداء في صميم التقرير إلى البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي لإظهار الإرادة السياسية من أجل تحويل الأقوال إلى أفعال واتخاذ إجراءات ملموسة في عدد من المجالات. وبعد ١٥ عاماً، لا يزال ذلك النداء محتفظاً بأهميته.

خلال العقد المنقضي، أحرزت أفريقيا ككل تقدماً كبيراً. فقد اتخذ العديد من الدول الأفريقية خطوات جادة باتجاه تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع الجهود والإنجازات، فإن هدف تحقيق السلام والرخاء في القارة الأفريقية لم يتحقق بعد. ولم تتوقف الصراعات القديمة المستمرة والصراعات الجديدة الناشئة وعدم الاستقرار، وكل ذلك مصحوب بتحديات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية.

وعلى الرغم من التنوع بين البلدان الأفريقية في العديد من الجوانب، فضلاً عن الاختلافات في تطلعاتها السياسية الخارجية والداخلية، فإن ثمة تماثلاً وتربطاً بوجه عام بين ديناميات تنميتها الاقتصادية ونسيجها الاجتماعي والأسباب الجذرية للصراعات فيها. كما أنها معقدة ومتعددة الأوجه. ولا يمكن تحديد سبب رئيسي وحيد أو إيجاد حل شامل لجميع الصراعات في القارة. والاستجابة الجوهرية الشاملة والمتكاملة والمشاركة المتسقة للجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية أمر حاسم في هذا الصدد.

وأذربيجان، بوصفها بلداً يعاني من احتلال جزء كبير من أراضيها والتشريد القسري لمئات الآلاف من مواطنيه، تتفهم تماماً التهديدات والتحديات التي تؤثر على البلدان التي

الأهداف الإنمائية للألفية. فهو يمنع ملايين الأفراد من العيش بكرامة.

في ذلك السياق، فإن الأمر متروك لمجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والمنظومة الأمم المتحدة بأسرها لتعزيز عملها، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والدول الأفريقية، لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا من خلال معالجة أسبابها الجذرية، وبالتالي الإسهام في ضمان إحلال سلام دائم.

ومن جانبنا، نود أن نؤكد على بعض الأسباب الجذرية التي تمثل بشكل عام بواعث ودوافع للصراع. ونود أيضا أن نشدد على عناصر الاستجابة قبل معالجة حالتين محددتين: هما حالة منطقة الساحل ومنطقة البحيرات العظمى.

من مسؤولية الدول الأساسية، منع نشوب الصراعات. وبالتالي فإننا نعتبر أن ثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام متجدد لنماذج الحوكمة، بما في ذلك الإدارة الاقتصادية، وإلى مسارات الديمقراطية، فضلا عن تعزيز مؤسسات الدولة التي لديها الشرعية والكفاءة، ما من شأنه تحسين أمن جميع المواطنين ورفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ليس ثمة بالتأكيد، نموذج واحد للحكم، ولكن من أجل منع الصراعات، وتعزيز السلام ووضع الأسس لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، من المهم إرساء حوكمة سياسية واقتصادية شاملة، تسمح بإعادة التوزيع العادل للثروة، وتضمن لجميع المواطنين أفضل حماية اجتماعية وتعطي الأولوية لإيجاد فرص عمل لائق، خصوصا توفير فرص عمل للشباب بوجه خاص. كما يشكل في بعض الحالات، الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وعدم وجود حقوق ملكية الأراضي، فتيل إشعال للنزاع. إننا نعتبر أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للإدارة الشفافة للموارد الطبيعية وللإيرادات التي تدرها تلك الموارد على ميزانية الدولة.

للصراعات، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية في حين ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يدعم ويكمل العمليات الوطنية والإقليمية ذات الصلة.

يشكل تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء أحد أولويات السياسة الخارجية لأذربيجان. إننا نؤيد تماما النهج المتعلق بضرورة توجيه الجهود الدولية لمنع الصراعات وتوطيد السلام في أفريقيا، في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرات المؤسسية والبشرية في البلدان الأفريقية بما يتماشى مع أولوياتها في القدرات ذات الصلة للمنظمات الأفريقية.

لقد نفذ بلدي برامج مختلفة للمساعدة، وقدم مساعدات مالية للتخفيف من حدة التحديات الإنسانية في بعض البلدان الأفريقية. إننا مصممون على مواصلة حوارنا مع الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء، والاستكشاف المشترك للمزيد من الفرص من أجل تعميق مشاركتنا في العديد من المجالات الهامة لتحقيق السلام والرخاء في القارة الأفريقية.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تود لكسمبرغ شكر رواندا على عقد هذه الإحاطة الإعلامية خلال رئاستها لمجلس الأمن بشأن موضوع يكتسي أهمية كبيرة: ألا وهو موضوع منع نشوب الصراعات في أفريقيا، من زاوية الأسباب الجذرية للصراع. سيدتي الوزيرة، يشرفنا رئاستك لهذه الدورة بشكل شخصي.

إن الصراعات التي تزعزع للأسف استقرار أجزاء معينة من القارة الأفريقية تولد عنفا مدمرا، مما أدى إلى وقوع انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال، ووقوع عنف جنسي على نطاق واسع وحالات تشريد داخلي بشكل مكثف، إلى جانب تفاقم الأزمات الإنسانية وتدمير البنية التحتية. وتؤدي تلك الصراعات إلى وقف مؤلم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملية القضاء على الفقر. والواقع أن الصراع العنيف يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام تحقيق

الملايين من ضحايا جرائم الماضي لتطوير ذلك المبدأ معاً، بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة. كما نرحب بحقيقة تجسيد هذا المبدأ بوضوح في البيان الرئاسي.

نود أن نؤكد أهمية الشراكات والتعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات. إن لكسمبرغ تدعم الجهود المبذولة لتطوير الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في ذلك السياق. وهكذا، فقد قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من ٥٠ مليون يورو لدعم تشغيل منظومة السلم والأمن الأفريقية. إن تلك الموارد تسمح بتعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، ولا سيما آلية النظام القاري للإنذار المبكر، وفريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية.

حظي البعد الإقليمي لمنع النزاعات بحق، باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة. في حالة منطقة الساحل، ينبغي أن تكون الأزمة المتعددة الأوجه، التي أدت بمالي إلى حافة الهاوية في بداية هذا العام، بمثابة درس. ويعد الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى وضع استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل، تمكن من منع نشوب الصراعات لجميع الدول في المنطقة بشكل دائم. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يكون مفيداً أيضاً بالنسبة للأمم المتحدة وضع استراتيجية متكاملة لمنطقة القرن الأفريقي.

في حالة منطقة البحيرات الكبرى، فإننا نرحب بالتوقيع يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويشكل التوقيع على هذا الاتفاق الإطاري، فرصة فريدة من نوعها لكسر دائرة العنف والتصادي للأسباب الجذرية للصراع من خلال التأكيد على التعاون الإقليمي، بما في ذلك التجارة. وحتى لا ينتهي الاتفاق الإطاري مثل الاتفاقات الإقليمية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، التي ظلت حبراً على ورق، سوف يتعين على جميع

إن تجربة لكسمبرغ في سياق لجنة بناء السلام، تعزز قناعتنا بأن مثل هذا النهج الشامل، الذي يربط التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية وبناء السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، لا غنى عنه لمنع العودة إلى الصراع والعنف. وفي ذلك السياق، يكتسي إصلاح قطاعي الأمن والدفاع، من خلال الملكية الوطنية، أهمية خاصة. ويهدف بناء السلام وبناء الدولة إلى تجديد العقد الاجتماعي وبناء الثقة بين الدولة ومواطنيها، وذلك بهدف بناء أسس مجتمع عادل ومزدهر ومسالماً.

إن مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة هو عنصر هام فيما يخص منع نشوب الصراعات. فلا يمكن أن يكون ثمة سلام دائم بدون عدالة. والسعي لتحقيق العدالة والسعي من أجل إحلال السلام لا يستبعد بعضهما بعضاً، بل هما متكاملان. إن نظم العدالة الجنائية الوطنية، التي تشكل أيضاً حلقة وصل رئيسية في مجال العدالة الانتقالية، تمثل خط الدفاع الأول ضد الإفلات من العقاب. وعلى نحو تكميلي، تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور حاسم فيما يخص وضع حد للجرائم الأكثر خطورة، المتمثلة في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وفي المستقبل، جريمة العدوان. ويتيح الأثر الرادع لمجرد وجود المحكمة تعزيز منع نشوب الصراعات. من ثم فإننا نأسف لواقع أنه لم يكن بالإمكان إدراج إشارة صريحة إلى المحكمة الجنائية الدولية في البيان الرئاسي الذي سنعتمده في إطار هذه الجلسة.

منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، دعمت لكسمبرغ وضع وتنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية، وذلك لتجنب تكرار اقتراف جرائم ضد الإنسانية لا سيما جريمة الإبادة الجماعية، على غرار تلك التي ارتكبت خلال القرن الماضي في أوروبا، ولكن أيضاً في رواندا. إننا مدينون لذكرى

مسائل أخرى تشير إلى هشاشة السلام والاستقرار اللذين تحققا بشق الأنفس.

فما هي العوامل الكامنة وراء الصراعات في أفريقيا ؟ بوسعنا القول - ون أن نبدو سطحيين - إن تلك العوامل تُفهم على أنها الإرث الذي تركته الحدود المصطنعة، واستغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا، والفقر، والانقسامات العرقية والقبلية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والآن، تصاعد التطرف والإرهاب بما لهما من أبعاد عالمية ووطنية وعبر الوطنية. ومع ذلك، فقد قررت أفريقيا التصدي لتلك التحديات على نحو مباشر وهي مصممة على تحقيق النجاح. وبالنسبة لأفريقيا، فتلك مسائل وجودية وليست مجرد مسائل تاريخية فحسب.

ولا تزال باكستان ملتزمة على نحو ثابت وطويل الأمد بتحقيق الاستقرار والتقدم في أفريقيا. فنحن شركاء ثابتون لأفريقيا في كفاحها من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير ضد الحكم الاستعماري. واضطلع حفظة السلام الباكستانيون على مدى الـ ٥٣ عاما الماضية بدور أساسي في عمليات حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام في أفريقيا. وعملنا أيضا - مساعدة الشركاء الآخرين - على منع الانتكاس إلى الصراعات في عدد من حالات ما بعد الصراع في أفريقيا. وضحي حتى الآن، ما يزيد على ١٣٢ من حفظة السلام الشجعان بأرواحهم، ١١٩ منهم في أفريقيا. وساهمنا حتى الآن، بأكثر من ١٤٠ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وينتشر اليوم ٢٢١ ٨ فرد من حفظة السلام الباكستانيين في ست بعثات لحفظ السلام، نشر منهم ٨ ٠٧٥ في أفريقيا.

ونرى أن من شأن زيادة الاعتماد على أدوات الدبلوماسية الوقائية المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم

الموقعين الاضطلاع بدورهم في الاتفاق، وعلى المجتمع الدولي دعمهم بالكامل.

وفي الختام، أود أنؤكد بأن التزام لكسمبرغ فيما يخص أفريقيا، يشهد على قناعتنا أننا بحاجة إلى اعتماد نهج شامل ومتعدد الأبعاد يشمل منع نشوب الصراعات، وتوطيد السلام وصون السلم والأمن الدوليين. ومن شأن هذا النهج الاعتراف بالصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية، وهما هدفان لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال احترام وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

نرحب في مجلس الأمن بالسيدة لويز موشيكويابو، وزيرة الخارجية الرواندية، ونثني على ترؤسكم للمناقشة اليوم. وأشكر أيضا وزير خارجية توغو، السيد إليوت أوهين، والسفير الإثيوبي تكيدا أليمو، على بيانهما. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وندعم جهوده ومبادراته الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا.

وأود أن أبدأ بملاحظة إيجابية. فهناك أربع مزايا تتسم بها أفريقيا اليوم: تحوّل اقتصادي باهر، إمساك أفريقيا بزمام أمرها على نحو متزايد، القيادة الفعالة التي أظهرها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، فضلا عن النجاحات التي تحققت في الصومال، وسيراليون، وليبيريا، وكوت ديفوار في مجال تسوية الصراعات وإدارتها. ونرحب أيضا بالتوقيع مؤخرا على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وعلى الرغم من تلك الأنباء الطيبة، فإن حوالي ٦٢ في المائة من البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس تتعلق بالمسائل الأفريقية. فهناك بعض المسائل التي طال أمدها، في حين تتعلق مسائل أخرى بالانتكاسات المتكررة، وهناك

المؤتمرات المتعلقة بالاستثمار في أفريقيا. ويعيد التركيز على النمو السكاني الأمثل والتوسع الحضري والتكنولوجيا، فضلا عن الحكم الرشيد، تحديد المشهد الأفريقي،

ولا يعني ذلك أنه يتعين تخفيف تدفقات المعونة إلى القارة. بل على العكس من ذلك تماما، فإن العديد من البلدان، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال بحاجة إلى مساعدات هائلة لاقتصاداتها وقطاعاتها الاجتماعية.

وقد لجأت أفريقيا إلى استخدام مجموعة واسعة من الأدوات المتاحة بموجب الفصل السادس، بهدف منع المنازعات والصراعات. وأنشأت البلدان الأفريقية هيكلًا قويا للسلام والأمن عبر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المزودة بآليات متكاملة لمنع نشوب الصراعات، فضلا عن جهود الوساطة. وتعزز ذلك الهيكل هيئات مثل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وفريق الحكماء.

وقد وفر الاتحاد الأفريقي التماسك الاستراتيجي والقيادة والإدارة الميدانية في جميع الصراعات الدائرة في القارة تقريبا. وأسهم الاتحاد إسهاما قيّما - بر الشراكة الوثيقة - في أعمال الأمم المتحدة، وخاصة، مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

وقد كانت هناك في الآونة الأخيرة حالات نشوب صراعات جديدة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان. ونشهد الآن تصاعد أعمال الإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة، علاوة على القرصنة. وتواجه منطقة الساحل بأسرها خطر زعزعة الاستقرار بسبب تصاعد الجريمة المنظمة. ويرتبط الصراع في مالي بالإرهاب والجريمة المنظمة.

ويجب تمكين استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من الاضطلاع بدورها، عن طريق دعمها بالموارد المالية اللازمة. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم

المتحدة، فضلا عن أدوات التنسيق في إطار الفصل الثامن، أن تساعد على منع نشوب الصراعات ووقف تصاعدها.

ويمكن تحقيق المنع الهيكلي في أفريقيا عن طريق تعزيز الروابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، دون الشروع في المضي في طريق بناء الدولة الأشد صعوبة. وبقينا فإن بناء الأمم تضطلع به الشعوب المعنية وليس مجلس الأمن أو الاتحاد الأفريقي، اللذين يستطيعان تقديم المساعدة للدول في مجال منع نشوب الصراعات بصورة مشروعة.

ومن شأن بعثات حفظ السلام المتكاملة أن تكفل استمرار الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع بعد مغادرة بعثات حفظ السلام. وتساعد تلك البعثات في إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وسيادة القانون وإنفاذ حقوق الإنسان ورصدها، فضلا عن المساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية. ونشيد بالدور الذي تضطلع به المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتوفير الخدمات اللازمة لمنع نشوب الصراعات، ومساعدة البلدان الخارجة من الصراع عن طريق المساعي الحميدة وجهود الوساطة والحوار، وتقديم المساعدة الانتخابية، فضلا عن المساعدة في مجال أجل إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالمثل، يكتسي دور لجنة بناء السلام أهمية بالغة أيضا في منع نشوب الصراعات الجديدة.

والتنمية الاقتصادية في أفريقيا أفضل سبيل للتصدي للأسباب الجذرية للصراعات. وقد شهدت أفريقيا على مدى السنوات العديدة الماضية، نموا اقتصاديا قويا، فضلا عن تحسن مؤشرات التنمية الاجتماعية. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا هذا العام بنسبة ٦ في المائة، ويتوقع أن ترتقي القارة إلى مستوى الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠. فقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٠٥ بنسبة ٥٠ في المائة. وهناك زيادة في عقد

وتقف باكستان على أهبة الاستعداد للمشاركة في ذلك الجهد.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة هذا الصباح. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ رواندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته والسيد أليمو على البيان الذي أدلى به بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي.

لا تنفك الصراعات ترزأ أفريقيا بحسائر مدمرة. فالأرواح تزهق بلا داع. ويواجه السكان العواقب القاسية، مثل العنف الجنسي، واستخدام الأطفال الجنود، والتشريد الجماعي. كما منعت الصراعات أفريقيا من تحقيق إمكاناتها الهائلة. تمتلك أفريقيا موارد طبيعية ضخمة، وفيها بعض أسرع الاقتصادات نموا في العالم، ولها في الاتحاد الأفريقي منظمة قارية ما برحت ترداد قوة ونفوذا. ومع ذلك، لن تتمكن أفريقيا من كفالة السلام المستدام وإطلاق تلك الإمكانيات إلا عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

كما هو معروف جيدا، فإن ٨٠٠ ٠٠٠ شخص لقوا حتفهم في مأساة الإبادة الجماعية الرواندية. لقد هددت تلك الفظائع الجماعية وجود رواندا وشعبها نفسه. ويعترف المجتمع الدولي، مع الشعور بالعار، بأنه كان علينا أن نفعل أكثر مما فعلنا. وقد آلينا على أنفسنا ألا يتكرر ذلك أبدا. أيد جميع الأعضاء مبدأ المسؤولية عن الحماية في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ كوسيلة للوفاء بذلك الوعد. المسؤولية عن الحماية هي المسؤولية الأولى التي تدين بها الحكومات ذات السيادة لمواطنيها، ولكن تقع على المجتمع الدولي أيضا المسؤولية عن تقديم الدعم والمساعدة للدول في تلك المهمة.

اليوم، نقيم أداءنا في معالجة الصراع في أفريقيا. ينبغي أن نعترف بأننا لا نبلي بلاء حسنا. في الأشهر القليلة الماضية

لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على منع نشوب الصراعات في إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ويؤكد نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي التزام القارة بالتصدي لصراعاتها. غير أن ذلك الالتزام يعوقه نقص الموارد. وأود أن أنتقل الآن إلى مسألتين ملحتين حددتا بوصفهما مصدرين لنشوب صراعات محتملة من قبل الأمين العام: تعليم وتوظيف الشباب، والصراع والموارد الطبيعية.

فحوالي ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا، البالغ عددهم بليون نسمة، تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة. وقد تنتج عن تلك الزيادة في فئة الشباب عواقب وخيمة، إن لم تسخر بصورة سليمة. وعليه، فإن من المهم إيجاد نهج شامل ومتكامل لتنمية الشباب.

وتتسم القارة بالغنى بالموارد الطبيعية، غير أن ثروتها لا تزال فقيرة. ولا تزال المنازعات على الموارد الطبيعية، وانعدام الحقوق في الأراضي ونظم حيازة الأراضي، علاوة على حيازة الأجانب لمساحات شاسعة من الأراضي لأغراض الزراعة الصناعية أو قطع الأشجار، تشعل نيران الصراعات وتؤججها. وينبغي أن يبذل مجلس الأمن والبلدان المعنية مزيدا من الجهود من أجل تحديد المستفيدين من ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في أفريقيا وتقديمهم إلى العدالة، سواء كان ذلك داخل البلدان المعنية أم خارجها. وينبغي مساعدة البلدان الأفريقية على استغلال مواردها، فضلا عن الحصول على نصيب عادل من التجارة.

ختاما، نود أن نؤكد على أن منع نشوب الصراعات يعمل على نحو أفضل عندما يكون هناك تآزر بين جميع المؤسسات والجهات الفاعلة ذات الصلة. وعليه، يجب أن تستثمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمستوى أكبر في آليات منع نشوب الصراعات. ومن الأفضل بكثير أن نستثمر في منع نشوب الصراعات عوضا عن إنفاق الموارد في التصدي لآثارها.

أن يحدث مركز إدارة الأزمات التابع للأمم المتحدة الذي أنشئ مؤخرا فارقا، لكن، مرة أخرى، لا يصبح الإنذار المبكر مفيدا إلا حين يدفعنا إلى العمل. يتحسن أداء الأمم المتحدة ببطء في مجالي الوساطة والدبلوماسية الوقائية، ولكن لا يزال هناك الكثير ما يتعين القيام به. الكثير من أعضاء المجلس يتهربون من مسؤولياتهم المتعلقة بمنع نشوب الصراعات.

حيثما يندلع الصراع، يجب أن نخضع المسؤولين عنه للمساءلة وأن نظهر أنه لا تسامح في الإفلات من العقاب. المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الإقليمية الأخرى لها أهمية حيوية في وضع حد للإفلات من العقاب. ويتعين علينا تيسير العدالة الانتقالية التي تمكن البلدان من الوقوف على أرجلها والتعافي من العنف والصراع.

منع نشوب الصراعات ومعالجة الأسباب الجذرية عملية معقدة وتستغرق وقتا. وإذا أردنا أن ننجح في مساعدة الدول الأفريقية في هذا المسعى، فيجب أن نعمل معا من أجل دعم العمليات المحلية وبناء القدرات المحلية. وهذا يعني، كما قال آخرون، أن ندعم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ما يقوم به من عمل لمنع نشوب الصراعات، مع احترام مسؤولية مجلس الأمن العالمية عن صون السلم والأمن الدوليين. يجب علينا أن نعزز الدبلوماسية الوقائية وأن نغير ثقافة الأمم المتحدة من الاستجابة بعد انتهاء الصراع إلى الوقاية قبل نشوب الصراع. يجب علينا ألا نتوقف أبدا عن تعلم ما يصلح وما لا يصلح من الدروس المستفادة. يجب أن نفي بوعدنا بعدم السماح بتكرار الإبادة الجماعية مرة أخرى.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إن ترؤسكم شخصيا، سيدتي الرئيسة، لمناقشة اليوم بشأن منع نشوب الصراعات في أفريقيا لدليل على الأهمية التي يوليها بلدكم، رواندا، للأمن والاستقرار والتنمية في قارتنا. ونرحب بوجود وزير الشؤون الخارجية والتعاون في توغو، ونثني على

وحدها، نشأت أو تفاقمت الأزمات في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن نتعلم الدروس المستفادة من فشلنا. ويجب أن نحدد مكان إشارات الإنذار وأن نعمل وفقا لذلك. ويجب أن نستخدم الأدوات الصحيحة في الوقت المناسب.

تؤمن المملكة المتحدة بأن الأنظمة السياسية الشرعية والشاملة للجميع والمثلة لشعوبها، والاحترام الذي لا يتزعزع لحقوق الإنسان وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، هي أهم العوامل التي تساعد على منع نشوب الصراعات في أفريقيا، وفي كل مكان. تذكرنا الأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن من الصعب جدا، حيث تغيب هذه العوامل، الخروج من دوامة الصراع. تحقيق فعالية المؤسسات الوطنية جزء رئيسي في المراحل الأولية لمنع نشوب الصراعات. يتعين علينا أن نساعد الحكومات الوطنية في بناء القدرات من خلال آليات مثل الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة. على جميع الدول الأعضاء أن تستثمر مبكرا في هذه الدول الهشة. ومن المهم أيضا ما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في مجال القدرات المدنية والجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تبادل الخبرات والتجارب.

ترحب المملكة المتحدة ترحيبا خاصا بما التزم به وزراء خارجية مجموعة البلدان الثمانية الأسبوع الماضي من اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي للعنف الجنسي ومنع ارتكابه، فهو كثيرا ما يصاحب الصراعات ويغذيها. وستتابع تلك المبادرة خلال رئاستنا لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه.

عندما تلوح أزمة في الأفق، علينا أن نحدد موقعها مبكرا. هذا يعني، كما قال لنا الأمين العام، أن تحسين نظم الإنذار المبكر لدينا أمر حيوي. لقد قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا الاضطلاع ببعض الدور، ولكنه لا يزال غير كاف. كما نأمل

ظهور النزاعات الانفصالية، وهي تتسبب في تكلفة بشرية عالية، وتعرض للخطر جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والنمو في القارة.

بيد أن هذا الأمر لا يعزى إلى فشل الآليات القائمة التي أنقذت بدون شك ملايين الأرواح في أفريقيا وفي أماكن أخرى، بقدر ما يعزى إلى التقاعس عن العمل فيما يتعلق بالأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوب الصراعات أو تأجيجها. هذه الأسباب الكامنة، التي أشار إليها بتفصيل كبير صباح اليوم السفير غيرت روسينثال، تمتد جذورها داخليا في الصعوبات التي تواجهها بعض الدول في مجال تقوية مؤسسات الدولة، وإدارة عمليات الانتقال الديمقراطي، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وعلى الصعيد الخارجي، فإن البعد الإقليمي للصراعات في القارة أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، كما هو الحال بالنسبة للأثر المزعزع للاستقرار المترتب على الشبكات الإجرامية والإرهابية الدولية.

يجب أن تنطوي جميع سياسات منع نشوب الصراعات وحلها على تهيئة البيئات الوطنية والإقليمية المواتية للسلام والاستقرار، التي تعالج بطريقة متكاملة وشاملة الأسباب الكامنة المتعددة الأبعاد للصراعات.

وعلى الصعيد الوطني، فإن التطورات الأخيرة في أفريقيا أكدت على أهمية إنشاء نماذج الحوكمة والمؤسسات الوطنية التي تتسم بالكفاءة والمصداقية من خلال عمليات تشاركية وشاملة للجميع تسعى باستمرار إلى تلبية تطلعات السكان، ولا سيما النساء والشباب، وهم الأهداف الرئيسية للصراع، وتهدف إلى تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

قوة الرسالة التي بعث بها إلى المجلس اليوم بشأن موضوع السلام في أفريقيا. لقد كلفني وزير خارجية بلدي، الذي كان مقررا في البداية أن ينضم إلى المجلس لمناقشة اليوم، أن أنقل إليكم عميق أسفه لعدم تمكنه من الحضور نظرا لأسباب طارئة استلزمت وجوده في الرباط. نود أن نشكر الأمين العام على إسهامه في هذه المناقشة، وكذلك زميلنا، السيد تيكيدا أليمو، الممثل الدائم لإثيوبيا، على المنظور التي أضفها على مناقشتنا باسم قارتنا، أفريقيا.

تجري مناقشة اليوم في وقت تتأهب فيه أفريقيا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، التي ولدت نتيجة لاندماج مجموعة الدار البيضاء ومجموعة مونروفا ونتيجة بعد النظر والرؤية الجريئة للآباء المؤسسين للوحدة الأفريقية. كما تجيء في وقت تبرز فيه تحديات رئيسية تواجه الأمن والاستقرار في العديد من الدول الأفريقية. لقد أدت هذه التحديات إلى تعبئة أفريقية لا نظير لها، لا سيما على المستوى دون الإقليمي، من خلال وساطة تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

لقد فازت أفريقيا برهانات مهمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحوكمة الرشيدة، واحترام الحقوق الأساسية لمواطنيها. ومع ذلك، فلا تزال قارتنا، بعد ما يقرب من نصف قرن بعد إنهاء الاستعمار، تواجه أزمات ما برحت تزعزع استقرارها. وبالرغم من أن هناك مجموعة كبيرة من الآليات المتعددة الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، فضلا عن الترتيبات الموضوعية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، قد وضعت من أجل منع الصراعات وإدارتها وبناء السلام وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، فإن الحقيقة تظل أن حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال في أفريقيا لا تزال عرضة للتهديد اليوم من جراء دورات الصراع، وعودة

تتطلب تطوير سريع لقدر أكبر من التآزر على الصعد الثنائي ودون الإقليمي والدولي.

إن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبلدان المتضررة في المنطقة والمنطقة دون الإقليمية لدعم مؤسسات الدولة ومختلف الآليات المنشأة على الصعيد دون الإقليمي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراعات يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

ونرحب بالنهج الذي يتزايد تكاملا يوما بعد يوم من جانب المنظمة إزاء السلام والأمن والتنمية والحالات الإنسانية، كما شهدنا في منطقة الساحل.

إن الرؤية المحددة في الوثيقة الصادرة عام ١٩٩٢ والمعنونة "خطة للسلام" (S/24111) بالغة الأهمية لتعزيز البعد الوقائي لعمل الأمم المتحدة. من المهم للمنظمة أن تواصل المضي قدما بهذه الرؤية مع السعي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ولا سيما من خلال التفاوض وتعزيز النهج الواقعية والعملية والدائمة، وتشجيع الأطراف على التوصل إلى الحلول التوفيقية، دونما أي قسر.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإشادة بالجهود الدؤوبة للأمين العام والتزامه الشخصي بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا من خلال مساعيهِ الحميدة ومبعوثيه الشخصيين وممثليه الخاصين، وكذلك على العمل الرائع الذي تضطلع به مختلف كيانات الأمم المتحدة في الميدان لصالح السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا. وأود أيضا أن أشيد بالمساهمة الهامة التي يقدمها أصحاب الخوذ الزرق للحفاظ على السلام، خاصة في أفريقيا.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري لكم، سيدي الرئيس، وللرئاسة الرواندية على عقد هذه الجلسة الهامة.

لقد تحقق تقدم كبير في القارة من حيث المشاركة السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وثمة حاجة إلى استدامة هذا التقدم والاستمرار فيه، مع الاحترام الكامل لسيادة البلدان الأفريقية، لتهيئة بيئة مواتية للوئام الاجتماعي.

وبالإضافة إلى ذلك، غني عن القول أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون التنمية المستدامة. يشكل القضاء على الفقر أحد التدابير الهامة والأساسية لإرساء السلام والاستقرار الدائمين في القارة.

وفي ضوء تزايد الأموال ويسر الوصول إلى التكنولوجيا المتطورة المتاحة للجماعات المسلحة والحركات الانفصالية والشبكات الإرهابية والإجرامية، فإن بناء قدرات الدول الأفريقية لبسط سلطتها على جميع أنحاء أراضيها وتحسين مراقبة الحدود يكتسي أهمية حاسمة.

لا بد من دعم الدول الأفريقية في إنشاء المؤسسات الأمنية القادرة على ضمان الأمن في أنحاء أراضيها وحماية مواطنيها. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين لأفريقيا لتعزيز القدرات الأفريقية، خاصة في إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي ضوء الطابع الإقليمي للصراعات أكثر من أي وقت مضى، من المهم للدول أن تعمل معا وتدعم بعضها البعض لصالح الاستقرار الجماعي والمشارك، وتجاوز الخلافات الثنائية، سواء كانت حقيقية أو مصطنعة، التي تحول دون تحقيق التعاون الفعال والشامل. هذا التعاون اليوم ضروري للتصدي للتهديدات المتعددة الأبعاد التي تؤثر على جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. أصبحت الأنشطة المزعزعة للاستقرار للشبكات الإجرامية والإرهابية تشكل تهديدا حقيقيا وملموسا لاستقرار البلدان الأفريقية وسيادتها وسلامتها الإقليمية. إنها

بجهود بناء المؤسسات لإدماج مبدأ الملكية الوطنية وإشراك مختلف أصحاب المصلحة ومشاركة المرأة وإدراج نهج جديدة ومتكاملة في القطاعات المستهدفة وتعزيز القدرات المدنية والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وجدير بالذكر أنه جرى تحسين الحكم بصفة عامة في أفريقيا. غير أن الدول الأفريقية تشجع على تشاطر الدروس المستفادة في عملية ما بعد الصراع، حيث تأخذ دائرة الصراع أشكالاً مماثلة في العديد من الأماكن.

وعلى الدول الأفريقية أن تضطلع على وجه الاستعجال بمسؤوليتها الأساسية عن إنهاء الإفلات من العقاب. إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب شرط أساسي لمنع نشوب الصراعات. وفي هذا الصدد، نحن نتمن، بصفتنا طرفاً في نظام روما الأساسي، الدور الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات عندما يتعلق الأمر بجهود منع نشوب الصراعات. وتشمل التحديات التنوع الفريد للحالات وتعقدها، ومختلف أصحاب المصلحة المشاركين في الصراع وانعدام الإرادة السياسية وعدم كفاية الموارد والقدرات من أجل منع نشوب الصراعات وحلها. ولا تزال التحديات تحول دون منع نشوب الصراعات في وقت مبكر وبفعالية.

وينبغي التركيز على التنفيذ الفعال للآليات الحالية. أما على الصعيدين الوطني والمحلي، فينبغي تشجيع إيجاد حلول نابعة من الواقع المحلي ومناسبة للظروف الخاصة السائدة. والآليات المحلية المنشأة لتسوية الصراعات والتي تستمد جذورها من الممارسة المحلية يمكن أن تسد الفجوة وأن تلي الاحتياجات المحلية في مجالات العدالة والسلام والمصالحة. والمؤسسات التي تشكل مصدراً للاعتزاز الوطني والمعنية بالتراهة، مثل منتديات الحكماء، يمكن أن تتيح وسيلة لمنع نشوب الصراعات وتحقيق المصالحة وبناء السلام. والحلول

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمين العام على إحاطته الإعلامية المستنيرة وللسفير تكيدا أليمو، الممثل الدائم لإثيوبيا، الذي تكلم بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي.

يؤكد مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم على نحو مناسب ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا، وينص على تدابير مفيدة لا على الصعيد الوطني فحسب، بل وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

لقد أبدت أفريقيا روحاً قيادية في جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراعات في المنطقة وحلها. لقد أثمر التزام القادة الأفارقة. إذ تقلص عدد الصراعات في المنطقة وحدتها في العقد الماضي. بيد أن تحديات السلام والأمن في أفريقيا لا تزال تشكل الجانب الأعظم من أعمال مجلس الأمن، ويجب أن يظل المجتمع الدولي مثابراً في التصدي للأسباب الجذرية. إن معالجة الأسباب الجذرية جدول أعمال عام يشمل المجالات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية والحكم.

إن منع نشوب الصراعات في وقت مبكر لن يمنع وقوع الخسائر فحسب، بل ويتيح فرصة للتمتع بثمار التنمية الاقتصادية. ينبغي تأمين تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها أولوية عليا ذات منظور طويل الأجل. نحن ندرك الصلات التي يعزز بعضها بعضاً بين التنمية والأمن. ومن هذا المنطلق، من المشجع أن أفريقيا سجلت تقدماً اقتصادياً ملحوظاً في العقد الماضي. لقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣٠ في المائة، وزاد الاستثمار الأجنبي إلى ثلاثة أمثال خلال السنوات العشر الماضية. ينبغي للدول الأفريقية والمجتمع الدولي بذل الجهود حتى لا يضيع التدفق الحالي للتنمية الاقتصادية.

ينبغي تناول بناء المؤسسات الوطنية القوية والفعالة، بالنظر إلى العدد الكبير من الحروب الأهلية الجديدة التي اندلعت في بلدان مرت بالفعل بحروب أهلية. ينبغي الاضطلاع

تشكل الأساس لمداولات مجلس الأمن، كما تم الإقرار به في القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) المتعلق بالسودان.

ومع ذلك، فإن العلاقات السياسية بين الجهازين يمكن تحسينها عن طريق بناء الثقة وكفالة القدرة على التنبؤ. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز تواصله مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن.

وفي إطار الجهود التي نبذلها لبناء شراكة أقوى مع الدول الأفريقية، تنظم جمهورية كوريا المنتدى الكوري الأفريقي بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠٠٦. ويتناول إعلان سول المعتمد في المنتدى الثالث، الذي استضافته جمهورية كوريا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قضايا السلام والأمن والتجارة والاستثمار والتنمية بغية تعميق الشراكة التعاونية الكورية الأفريقية. ونحن ندعم بناء القدرات في مجالات الأمن والقضاء على الفقر والنمو الاقتصادي. ونأمل أن تسهم هذه الجهود الثنائية في معالجة الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بوجودكم هنا، سيدي الرئيسة، وأثني على رواندا للمبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن منع نشوب الصراعات في أفريقيا.

في عام ١٩٩٤، شهدت رواندا إبادة جماعية بين الأشقاء أسفرت عن مقتل مئات الآلاف ولم تتمكن الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها من إيقافها. ولذلك، فإنه لا يوجد اليوم بلد أقدر من بلدكم، سيدي الرئيسة، على معرفة أنه من أجل منع نشوب الصراع، أيا كان طابعه، من المهم للغاية معالجة أسبابه الجذرية، والتي تؤجج بمرور الوقت مشاعر الاستياء وتثير الكراهية وتؤدي حتى، في نهاية المطاف، إلى اندلاع العنف.

وعندما تلوح بواحد صراع في الأفق، فإن الأمم المتحدة. تستخدم أدوات منع نشوب الصراعات. ويمكن للأمن العام أن يبذل مساعيه الحميدة أو أن يعين مبعوثين خاصين للقيام

المحلية المنشأ يمكن أن توفر أفضل الاستجابات للصراعات التي تنطوي على خلفيات عرقية وثقافية مختلفة.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن القيادة والملكية الأفريقية لجهود التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة أمر ضروري. ونحن ننوه ونشيد بمنظومة السلم والأمن والأفريقية. وننوه أيضا بالمبادرات البناءة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التوصل إلى بدائل خلاقة لمنع نشوب الصراعات وحلها.

وقد أتى مفهوم القوة الدولية المحايدة، الذي طرحه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أكله في نهاية المطاف بإنشاء لواء تدخل في داخل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقاسم الأعباء بصورة فعالة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ليس فعالا من حيث التكلفة فحسب، بل يؤدي أيضا إلى نتائج ناجحة.

وأدوات منع نشوب الصراعات التي يستخدمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا هي مثال جيد على المساعي الحميدة وأنشطة الوساطة الجارية بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. غير أنه يجب على الدول الأفريقية إظهار قدر أكبر من الالتزام وإرادة أقوى في سياق منع نشوب الصراعات بتوفير المزيد من الموارد للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية.

وعلى الصعيد الدولي، نلاحظ أن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تنمو باطراد من خلال إجراء مشاورات سنوية بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا مؤشر جيد على الإرادة السياسية لمجلس الأمن، بالنظر إلى أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هو المنظمة الإقليمية الوحيدة التي يجتمع معها مجلس الأمن سنويا. وهو أيضا مؤشر جيد على أن بعض التوصيات التي يقدمها المجلس التابع للاتحاد الأفريقي

وغياب سيادة القانون والشرطة والنظام القضائي يزيد من حدة هذه العوامل ويمثل، في حد ذاته، سببا هيكليا للصراع. وفي غياب قوات عسكرية أو شرطية ذات مصداقية، غالبا ما تسيطر الجماعات المسلحة على المنطقة أو الدولة. وفي مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن ضعف الجيش والشرطة هو الذي أدى إلى نشوب الصراعات التي نشهدها اليوم. وفي الصومال، سيكون تعزيز قوات الحكومة الانتقالية أمرا حاسما لتحقيق الاستقرار الدائم في البلد. والعدالة أيضا لها دور حاسم في منع نشوب الصراعات. وهي ضرورية لأن إفلات المجرمين من العقاب يغذي مشاعر الاستياء التي تدفع ضحايا الأوس إلى إقامة العدل بأنفسهم ليصبحوا، بالتالي، مجرمي الغد. والعدالة تمثل أيضا تذكرة دائمة بأن اللجوء إلى العنف غير قانوني وأن مرتكبي الجرائم، أيا كانوا، سينالون جزاءهم. ولذلك، فإن قيام المؤسسات القضائية بوظيفتها أمر أساسي. وإذا تعذر ذلك، فإن المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تكون قادرة على معاقبة مرتكبي أخطر الجرائم. فلا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة. ولذلك، نأسف لعدم وجود إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهي أداة أساسية لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا، في البيان الرئاسي (S/PRST/2013/4) الذي اعتمدته المجلس في وقت سابق.

والتنوع الكبير في الأسباب الجذرية للصراعات ينبغي ألا يمثل تحديا لاختصاص مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن المسائل الاقتصادية أو الاجتماعية تشكل أحيانا أسبابا للصراع، فإن المجلس يجب أن يكون قادرا على التصدي لها بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. والوساطة التي قام بها الرئيس مبيكي بين السودان وجنوب السودان، بدعم من مجلس الأمن، والاتفاق الإطاري للأمين العام بشأن

بالوساطة. والهدف من المكتبين الإقليميين في داكار وليرفيل هو دعم هذه الجهود. ويمكن لمجلس الأمن، من جانبه، أن يبعث برسائل سياسية أو أن يتخذ تدابير وقائية أو أن يفرض حتى جزاءات حسب الاقتضاء.

ومع ذلك، فإن هذه التدابير الوقائية، التي تهدف إلى التخفيف من التوترات القائمة في ميزان القوى، تأتي أحيانا متأخرة جدا وتكون، بالتالي، غير كافية للحد من العداء أو منع نشوب الأزمة أو تجدد الصراع. وفي كثير من الأحيان، يتقلص دور الأمم المتحدة إلى معالجة المسائل الأمنية والإنسانية فحسب والسعي إلى تقليل تأثير الصراع على السكان المدنيين إلى حده الأدنى.

ولهذا السبب، وإلى جانب إدارة العوامل التي تسبب الصراع في أفريقيا على المدى القصير، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل العمل لتحسين توقعها للمشاكل عن طريق السعي إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في أقرب وقت ممكن. وغالبا ما تكون تلك الأسباب متعددة ومعقدة. وفي مالي، على سبيل المثال، ستكون المسارعة بإجراء انتخابات ديمقراطية في تموز/يوليه خطوة هامة في عملية المصالحة الوطنية، ولكن يجب على البلد إجراء حوار شامل للجميع بغية حل المطالب التي طال أمدها لمختلف شرائح المجتمع في مالي، والتي أسهمت في إغراق البلد في حالة الفوضى.

ويمكن أيضا أن تكون الصراعات مرتبطة بقضايا اقتصادية واجتماعية. وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، سيستلزم وضع حد للأزمة المتكررة في المنطقة معالجة المسائل ذات الصلة بتقسيم الموارد المعدنية والأراضي الصالحة للزراعة. وعدم إشراك المرأة في صنع القرار والعمليات الانتقالية أمر مثير للقلق أيضا. وينبغي لنا أن ندعم تنفيذ الآليات التي تهدف إلى كفالة مشاركتها الكاملة في المصالحة وحل الأزمات والعمليات الانتخابية.

يكن السبب في اختيار موضوع اليوم في الحقيقة المؤسسة التي مفادها أن نحو ٧٠ في المائة من جدول أعمال المجلس تتعلق بالصراعات في أفريقيا. ويمكن تجنب وقوع اشتباكات، سواء بين البلدان أو الشعوب أو بين الدول ومواطنيها. وليس ثمة مسألة مطروحة على مجلس الأمن، تستحق المزيد من التركيز أو الاهتمام العاجل، أكثر من منع نشوب الصراعات. ونحن نحول الطاقة والموارد من منطقة نزاع إلى منطقة نزاع، ومن أزمة إلى أخرى، فهل نفي حقا بمهمتنا إذا فشلنا في النظر بشكل صحيح في العوامل التي تسبب بداية النزاعات والأزمات؟ في حين أن لكل صراع أسبابه وعواقبه الفريدة، ثمة أيضا نمط مميز، نستطيع من خلاله استخلاص الدروس وتطبيقها. وتتضمن تلك الأسباب العميقة الجذور تركة الحكم الاستعماري لأفريقيا، ومشاكل الجنسية والهوية، وانعدام الديمقراطية وسيادة القانون والفساد والحوكمة السيئة، والتدخل الأجنبي، والفقر والمجاعة، والأمراض، واستبعاد مجموعات بناء على نوع الجنس والعرق والدين والمنطقة، وغيرها من المعايير. ومنع الصراعات أمر ممكن، شريطة معالجة تلك العناصر وعدم قهر القادة وأصحاب المصلحة، معا من مسؤولياتهم.

قطعت الجهود الجماعية فيما يخص تعزيز السلام والأمن في أفريقيا شوطا طويلا منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، قبل ٥٠ عاما. ومنذ عام ٢٠٠٢، عندما حل الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية، أظهر الأفارقة في جميع أنحاء القارة قدرة متزايدة على العمل معا فيما يخص التقليل من الصراعات ومنع نشوبها. بطبيعة الحال، ثمة مشاكل تتعلق بالتنفيذ المتعارض والسيء، وينبغي للاتحاد الأفريقي، بل إنه قرر أن يقوم بأكثر من ذلك وأفضل منه. ولكن من وجهة نظري، ليس ثمة شك في أن أفضل المبادرات المتعلقة بمنع الصراعات والتعمير بعد

جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من الاتحاد الأفريقي، يظهران أن الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية يمكنهما اليوم التصدي معا للأسباب الجذرية الخاصة بكل صراع.

ويمكن أيضا أن تركز الإجراءات التي يتخذها المجلس على مبدأ مسؤولية الحماية الذي يمثل أداة أساسية لمنع الفظائع. وقد شهد تنفيذه تقدما كبيرا منذ تعريفه استنادا إلى توافق الآراء في عام ٢٠٠٥. والدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها ولكن في حالة عدم تحملها لتلك المسؤولية، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يعمل بحزم.

ولا يمكنه، لكيلا يجازف بالسقوط في التواطؤ، التوقف عند مبدأ السيادة السليبي، وأن يظل مكتوف اليدين أمام المجازر وعمليات الاغتصاب الجماعي. وقد تمكن المجلس في ليبيا من اتخاذ إجراءات وقائية، وبوسعه أن يكون فخورا بذلك.

في الختام، أود أن أعرب عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي قدمته رواندا، والذي نحن على استعداد لاعتماده.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): آخذ الكلمة الآن بصفتي وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون في بلدي، رواندا.

(تكلمت بالإنكليزية)

لقد تشرفت برئاسة مناقشة اليوم البالغة الأهمية المتعلقة بموضوع "منع نشوب النزاعات في أفريقيا: التصدي للأسباب الجذرية". وأود، أولا، أن أعرب عن امتناني الصادق للأمين العام لانضمامه إلينا في وقت سابق اليوم. وأرحب أيضا بحضور زميلي معالي السيد إليوت أهي، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية توغو، وكذلك سعادة السيد تيكيدا أليمو، الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، الذي يمثل رئيس الاتحاد الأفريقي.

بالسياسة؟ كما ألا ينبغي له أن يسأل كيف يمكننا تكييف هذه المبادرات وتطبيقها على نطاق عالمي؟.

و فيما يخص التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، ليست الديمقراطية والحوكمة الرشيدة هي الأدوات الوحيدة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا. حيث تتمثل الأداة الأخرى في التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وتتمثل رؤية الاتحاد الأفريقي في بناء قارة متكاملة ومزدهرة وسلمية، يقودها مواطنوها وتكون قادرة على الوقوف كقوة نشطة في العالم. لقد سعينا إلى بناء اتحاد أفريقي قوي ومزدهر مع تمكن كل ركيزة من ركائز بنائه من مواجهة الصراعات الخاصة بها، دون تدخل أجنبي والارتقاء بالقارة وشعبها. فلنأخذ على سبيل المثال، الجهود الأخيرة التي بذلتها التجمعات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتسمح لنا مثل هذه النهج الإقليمية المستهدفة بمعالجة باقي المسائل التي توجب الصراعات في أفريقيا، مثل الحدود المصطنعة والقضية ذات الصلة بالجنسية والهوية، وبقياء ماضي الاستعماري، التي هي بمثابة قوى تشجع الصراعات، كما أشار إلى ذلك متكلمون آخرون اليوم.

يكتسي التعاون والشراكة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية أهمية بالغة. ونرحب بتعزيز ذلك التعاون خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك من خلال الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. بالطبع، يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك، لا سيما في مجال منع الصراعات وحلها، مع ضمان تماسك هذه الشراكة واتساقها، وعلى أساس الاحترام المتبادل.

تمثل العدالة والمصالحة، أداة هامة أخرى لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا. كما يعلم المجلس، تحتفل رواندا هذا

انتهاء الصراع، تصدر من أفريقيا نفسها، وستحسن الأمم المتحدة صنعا في حال تبنيتها لتلك الأفكار.

لقد قيل الكثير في هذه القاعة اليوم عن الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا. ولذلك سأقتصر في بياني على تناول ثلاث نقاط رئيسية، تتمثل أولا، في الديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية، وثانيا، في التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، وثالثا، في العدالة والمصالحة.

فيما يخص الديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية، عندما تحولت منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، أصبحت الحوكمة والديمقراطية وحقوق الإنسان محور جدول الأعمال الناشئ. وجرى تكريس تلك المبادئ في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم. وتنص روح الديمقراطية والحوكمة الرشيدة الواردة في القانون التأسيسي، جنبا إلى جنب مع المبدأ التوجيهي، بأن السلام والأمن شرطان أساسيان مسبقان لكليهما. وعلاوة على ذلك، وكما أشار إلى ذلك البعض، في وقت سابق اليوم، اعتمد الاتحاد الأفريقي عمليات يقع في صلبها تعزيز الحوكمة بوصفها أداة للوقاية من نشوب الصراعات، وتتمثل إحدى تلك العمليات في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، المشار إليها آنفا، التي تقيم الحكومات المشاركة بالنظر إلى مجموعة من المبادئ المتفق عليها. إنها تهدف إلى تشجيع وتعزيز مستويات عالية من الحوكمة، من خلال تحليل المشاكل النظامية أو الهيكلية في البلدان قيد الاستعراض وتقديم المشورة والتوصيات قبل اندلاع الأزمات. وشكل هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، معلما آخر للتكامل ومنع نشوب الصراعات في أفريقيا. حيث أنشأ أدوات هامة أخرى، بما في ذلك فريق الحكماء، والنظام القاري للإنذار المبكر والقوة الاحتياطية الأفريقية. ألا ينبغي لمجلس الأمن أن يحيط علما بدقة بتلك الاستجابات الخاصة

بوصف رواندا دولة ذات سيادة وعضوا أفريقيا في مجلس الأمن، فإنها ستواصل التمسك بمبادئ العدالة والإنصاف وكفالة احترام استقلال القارة وسيادتها. مرة أخرى، أحث المجلس والمجتمع الدولي على التركيز على المنع الهيكلي لنشوب الصراعات والنظر في الأسباب الكامنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ليس لدينا شك في أن تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سيحقق نتائج أفضل من أجل منع نشوب الصراعات في القارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن رؤية الأمين العام والتزامه الشخصي بتحقيق السلام والأمن في أفريقيا لا يزالان يشكلان عنصرا هاما في هذا الصدد.

أود أن أختتم ملاحظاتي حيث بدأت. يحدو رواندا الأمل الصادق، من خلال هذه المناقشة، وفي العديد من المنتديات في المستقبل، في أن يصب مجلس الأمن تركيزه وطاقاته على منع نشوب الصراعات بدلا من مجرد الإدارة اليومية للآزمات بعد اندلاعها.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسة لمجلس الأمن.

معروض على المجلس نص مشروع بيان من الرئيسة باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. أود أن أشكر من الأعماق أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في مشروع البيان الرئاسي. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه الأعضاء المجلس، سأعتبر أنهم يوافقون على ذلك البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/4.

تقرر ذلك.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

الشهر. بمرور تسعة عشر عاما على الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في بلندا. ترى رواندا، أن العدالة والمصالحة ترتبطان ارتباطا وثيقا. بعد الكثير من التجارب والأخطاء، تبنت حكومة وشعب رواندا نظام عدالة تصالحية نشأ في الداخل، معروف باسم غاكاكا. إن تلك المحاكم التي أغلقت أبوابها في حزيران/يونيه ٢٠١٢، قد نظرت في ما يناهز ٢ مليون قضية في ١٠ أعوام. إن رواندا في وضع يمكنها من تبادل خبراتها الفريدة مع مجتمعات ما بعد الصراع، حيث تنطبق، بطبيعة الحال، وكوسيلة لتحقيق المصالحة ومنع نشوب المزيد من الصراعات. وفي الوقت نفسه، كما ذكر ذلك عدد قليل من المتحدثين في وقت سابق اليوم، فإن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ورغم قيامها باجتهاد قضائي مفيد، خصوصا فيما يتعلق بالإبادة الجماعية كجريمة وبالاغتصاب كسلح حرب، فقد نظرت في ٧٥ قضية فقط في ١٧ عاما. والمحكمة الدولية الأخرى التي تقدم في بعض الأحيان بوصفها آلية لمنع نشوب الصراعات، هي المحكمة الجنائية الدولية، التي ذكرت أيضا في وقت سابق اليوم. إذا كان هناك أي بلد في العالم لديه سبب للتأييد القوي لنظام عدالة دولي متين فإنه رواندا. ومع ذلك، فإننا لا نعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية، كما تعمل اليوم، تضطلع بدور بناء في منع نشوب الصراعات؛ فبدلا من أن تحقق العدالة وتمنع الإفلات من العقاب، فإنها المحكمة في الواقع أظهرت نفسها بأنها تخضع للتلاعب السياسي من مناطق خارج مناطق الصراع وكذلك من فصائل متنافسة في تلك المناطق. لذلك، لا يمكننا دعم محكمة جنائية دولية تدين الجرائم التي يرتكبها البعض ولا تدين الجرائم التي يرتكبها آخرون، أو تفرض نفسها على العمليات الديمقراطية أو إرادة الشعوب السيادية. هذه المحكمة لا يمكنها تيسير المصالحة، التي لا يمكن تحقيق السلام إلا بها.